مكتبة الملك فهد الوطنية

نموذج تسجيل مخطوطة

بيانات المخطوطة

عنوان المخطوطة: الفوائد الضيائية

المؤلف : عبدالرحمن بن أحمد الجامي

تاريخ النسخ : ١١٢٠هـ

عدد الأوراق : ٨٧

المقاس : ٢٥×١٦

نوع المادة : أصلية

الرقم : ١١٦

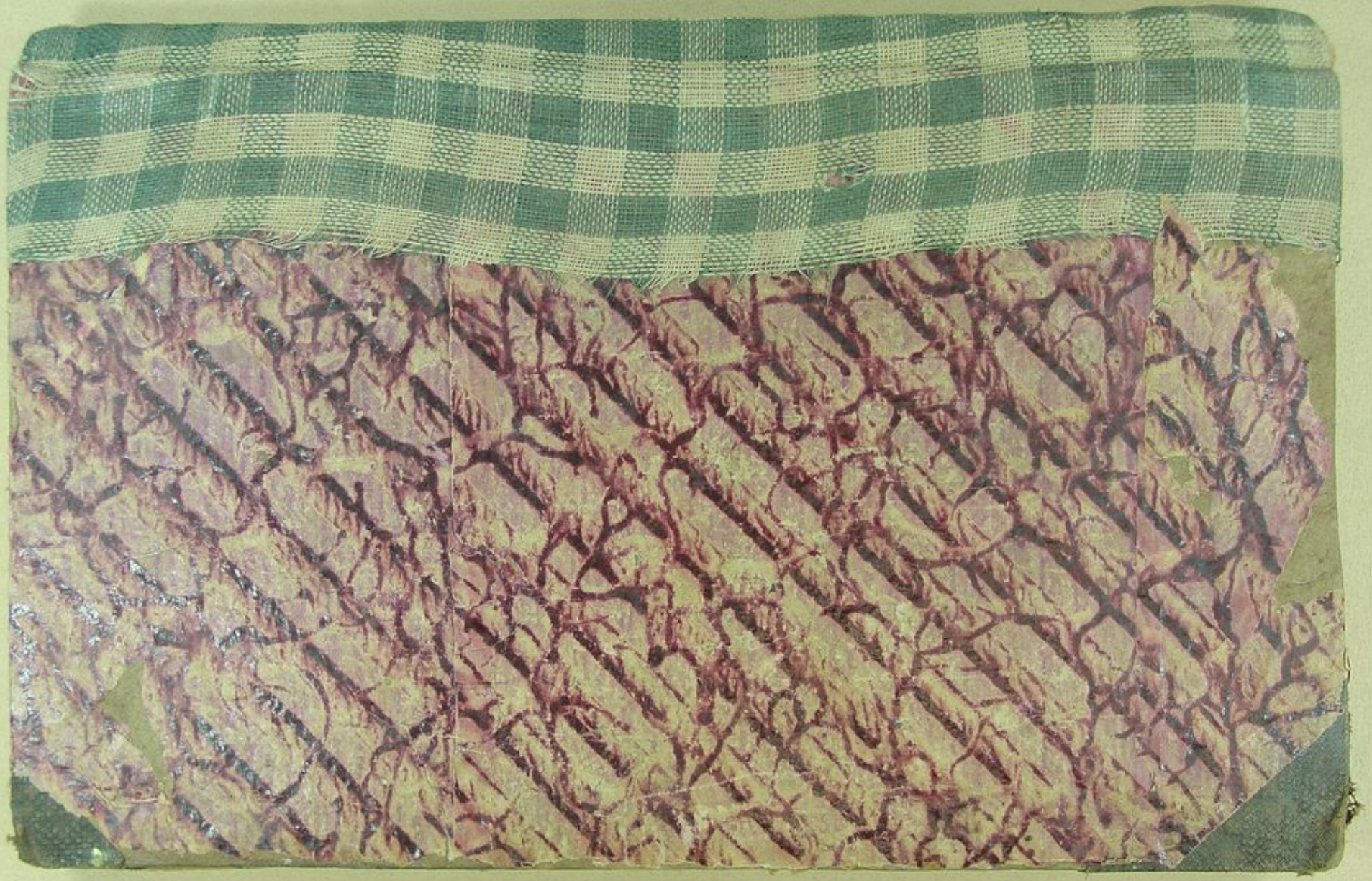

الدية وكان في شرع من قبلكم الدية ولم يكن لهم القصاص فخير الله تعالى هذه الا
فمن اعتدى بعد ذلك فقتل الجاني بعد العفو وقبول الدية فله عذاب اليم دهرا
س ٣ قوله يا ايها الذين آمنوا الآية في سورة البقرة ابتداء الركوع الثالث
س ٤ قوله كذلك آمنوا الآية في سورة النساء ابتداء الركوع الثالث
الجزء الثاني (قال الله تعالى بعد ما ذكر احكام الاسلام والا فكان تعليما
ذكر في الصيام والا فكان تعليما ودالله اي اشرح الله صدرهما من بما اقتضا فلا تعت
س ٥ قوله والله بما آمنوا الآية في سورة الانعام ابتداء الركوع السادس منها
س ٦ قوله ذلكم وصاكم الآية في سورة الانعام في الركوع التاسع عشر منها
الآية قوله تعالى وان هذا صراطي مستقيما اي من ست راه ست تا بهشت فاتبعوه پس متابعت
راه هاي پراگنده وديان مختلفه فتفرق بكم پس تا ن راه ها جدا گرداند شما را من
سبيله لعلكم آمنوا عن ابي وائل عن عبد الله قال خط لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعن شماله وقال هذه سبيل على كل سبيل منها شيطان يدعوا اليه ثم قرأ وان هذا صراطي
الآية في سورة هامة في الركوع الثاني منها الواقعة في الربع الثاني من الجزء
لله شهداء بالقسط اي كونوا قائمين بالعدل قائلين بالصدق اي مع العدل والصدق
لا يحملنكم بغض قوم على ان لا تعدلوا اي على ترك العدل فيهم لعداوتهم ثم قال اعدلوا يعني في اولادكم
ان الله خبير بما تعملون من الظلم والعدل ١٢ بغوي س ٧ قوله وان تعدلوا
منها الواقعة في الربع الاخير من الجزء الثاني ١٢ قوله ولو انهم آمنوا الآية في
الربع الثالث من الجزء الاول) قوله لو كانوا يعلمون فان قيل اليس قد قال
يعلمون بعد ما اخبر انهم قد علموا قيل الرد بقوله ولقد علموا يعني الشياطين وقوله لو كا
ولكنهم لما لم يعملوا بما علموا كانهم لم يعلموا ١٢ بغوي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين

بآدابه بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة

المتبحر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله تعالى

بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها بالتقرير وسمط التحرير

للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات

التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضائية لانه لهذا الجمع والتاليف

كالعلة الغائية نفعه الله بها وساير اصحاب التحصيل وما توفيقي الا

بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان شيخ لم يصدر رسالته هذه بحمد الله

بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخيل ان كتابه هذا من حيث انه كتاب

ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء

به مطلق حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله

جزءا من كتابه وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب

عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم على الكلام الكلمة

لكونها

لكون افرادها جزءا من افراد الكلام وهو مقدم على الجزء من متهم

فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام

بجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشارحين عن بعض

بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام

ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى

اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلاثة فصاعدا

والكلم الطيب يا ابن الكلم والام فيها للجنس والتاء للوحدة والامتياز

فات بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنس كما يقال هذا الجنس واحد

وذلك لواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة

على السنة النحاة لفظ القاف في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظة النواة اي

رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق

بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا

مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في ضرب

اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا

منه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ

وأضرب

بيان انه لا حاجة الى الحروف لفظا لانه قد يتلفظ به الانسان في

بعض احواله لعدم دخوله داخلة فيه او فيهما يتلفظ به الانسان وعلى هذا

يقياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود

والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها

وانما قال لفظا ولم يقل لفظة لانه يقصد الوحدة والمطابقة غير لازم

لعدم الاشتراط مع كون اللفظ اخص وضع الوضع تخصيص شيء بالشيء بحيث

متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف

حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضمير اخر واجيب بان المراد

متى اطلق اطلاق صحيح واطلاق الحرف بلا ضم ضمير غير صحيح ولا يبعد ان

يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان

مقاصدهم فلا حاجة الى الاعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو

اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او

مخفف معنى اسم مفعول المرقي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر

المعنى بعده مبني على ما يتبادر عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالا

لطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة

لغرض

لغرض التركيب لا باذاء المعنى فان قلت قد يوضع بعض الكلمات المفردة باذاء بعض

اخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به قصد بوضع

ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة باذاء بعض الا

لفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ و

ان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظ الموضوعة باذائها

مفردة وقد اجيب عن الاشكال بانه ليس هنا لفظ وضع باذاء لفظ اخر مفردا

كان او مركبا بل باذاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر

والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الظمائر الراجعة الى الفا

ظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص

فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرى على انه صفة

لمعنى ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وفيه انه يتوهم ان اللفظ موضوع

للمعنى المتصف بالافراد قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد و

التركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل

قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه ولا

بد من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان ا

وضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف

الافراد واما ان لم يساعد رسم الخط فعلى انه حال من المستكن

في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وا

كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارنا له بحسب الزمان وهذا القدر

كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلق سواء كانت كلامية

او غير كلامية فخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها

يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة وما عرب

باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على

الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده

صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع فمثل

عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة

الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرج بتركه لكان انسب

كما عرفت والحكم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه

شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة

كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان يلوح بالعقل كدلالة

لفظ

لفظ زيد المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وانه يلتفت كدلالة

اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع في

المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة

وانحصرت فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة

فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون

المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها

لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى

يحتاج في الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها بالمفهومية و

سيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على

معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما لا يدلان في الدلالة على معنيهما اعني

الابتداء والانتهاء الى كلمة كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى

الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف الجانب

مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف

والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك

المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي

والحال والاستقبال بحيث يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلاثة

ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة

الثلاثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة

الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه

وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه

والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة

الفعل يسمى به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك ابو حيان

كلمة في الاقسام الثلاثة حد كل واحد منها من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم

به ابو حيان ان الحرف كلمة لا يدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة

اخرى والفعل كلمة يدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة والاسم كلمة

تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الا

قسام الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل

ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالا

ستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده

ومانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد هنا الا المعرف الجامع المانع

ولله

ولله در المصنف حيث اشار الى حد كل منها في ضمن دليل الحصر ثم صرح بعد ذلك

بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب اطباع الكلام في اللغة ما

يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ كلمتين حقيقة

او حكما اي يلي كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم

مفعول لكل واحدة من الكلمتين فلا يلزم من اتحادهما بالاسناد ان تضمن حاصلا بسبب اسناد

احدى الكلمتين الى الاخرى والا ان نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى

بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات

الكلية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد

الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات

الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية

مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى

منوية وبينهما اسناد تفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من

ان يلي كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه

او قائم ابوه فان الاخبار فيهما مع انهما مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم

الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما

يصح السكوت عليها

مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت

زيدا قائما بحيث يكون كلام بخلاف صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من

كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت

والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب المنار ذهبا

الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في

تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن

جعله اخص من الجملة قيد به في تصديق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة

اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد

وهو الاسناد مقصودا لذاته وحينئذ يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من

الجملة ولا يتاتى ذلك الا لا يحصل الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند

والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ

او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة ترتقي الى ستة

ثلاثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل وحرف وثلاثة منها من جنسين اسم

وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد

لا بد له من مسند اليه ومسند وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل

واما

واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل

والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود

فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان المسند اليه فالمسند مفقود

ونحو زيد بتقدير ادعاء زيد اخلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والا

سم الذي هو المنوي في ادعاء الاسم ما دل على كلمة دلت على معنى كائن في نفسه

ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح

المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى ما دل على معنى باعتباره في نفسه

وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار

امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره لا باعتبار متعلقه

لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه وحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال ما ان في الخارج

موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا

في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا والتفات لملاحظة غيره فلا يصلح

لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلق اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو

بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقد حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى

اليه ليدل على متعلق وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة

الدالة عليه واذ لا حاظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصر مثلا وجعله آلة

لتعرف حالها كان معنى قائما بالمفهومية ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه

بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع

لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث

انها حالات لمتعلقاتها والآت لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا

ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ولا تصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك

الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل

منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا

تعقل الا بذكر متعلقاتها فيتوقف آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان

الحرف دال على معنى في غيره واذا عرفت هذا اعلمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله

بالمفهومية وهو بكينونة المعنى في نفس الكلمة ولا تتهيأ عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى

اليها لاستقلاله بالمفهومية فهو حينئذ كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة

عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب بالضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع

الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في قوله

الحصر

ولن ذكرها

الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا

المعنين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير واذا رجاع الضمير الى المعنى لكن مسوق

فيها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا ضربه المصنف هنا كما يرجع الى

المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا والا حد الحرف منعا بالاسماء

الازمنة الاضافية مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهوما

كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لا من حيث تعلق متعلقاتها اجمالا او تبعا

من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى

متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها لم يذكرها لفهم هذه الخصوصيات

لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها في حد نفسها لا في غيرها فهي دالة

حلية في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه

التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم

عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي غير مقترن مع احد

الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى

وله خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب

الاولى فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سوى

كان الفعل فيه مصدر بالخروج فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فالمصدر
لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن فوعلى مصدر فوعلى وعن المصادر التي كانت
الاصل اصوا نحو قمه او عن الظرف والجار والمجرور نحو اما مك زيدا وعليك زيدا
قليل لشيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول وخرج منه الا
فعل المنسلخ عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناهما بالزمان بحسب اصل الوضع وخرج
عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معين
من الازمنة الثلاثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على
معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين الارادة ما سواه وانما
الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان الارادة حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه
يفيد زيادة معرفته فقال ومن خواصه تثنيه بصيغة جمع الكسرة على كسر تقدير
التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به
ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة
نسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام التعريف ولو قال
دخول حرف التعريف لكان شاملا للمبهم في مثل قوله عم ليس من امبرام صيام في
لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب
اليه

اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها وزيدت عليها همزة الوصل لتعذر الا
بتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والهمزة الى انها الهمزة المفتوحة
وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف
التعريف بالاسم لانه تعين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا
يدل على المعنى المستقل والفعل يدل على تضمن لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة
لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات
وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه
اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول
حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم
فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية
فينبغي ان لا تجعل من الاصل بان يختص بما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بخلاف ما
بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الاتنوين الترنم وسيجيء
آخر الكتاب انشاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر وجه اختصاصها
عن تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد
اليه وهو بالرفع عطف على دخول لا على دخوله لان المتبادر من الدخول

الذكر في الاول او اللحوق في الاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في

الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان

الفعل وضع لان يكون اسنادا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه

ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لابد كر لفظا او

اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به

وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع

مضافا اليه كما في قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا

بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلق تحقق

بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان

مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهذان الاسم قسمان معرب ومبني

لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما ان يشبه مبني الاصل

او لا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير

المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب

الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد قائم وهؤلاء

في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة

نحو الف باء زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب اصلا من الاسماء المعدودة الى

من غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع

ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة موثرة

في منع الاعراب مبني الاصل اي مبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية

وهو الماضي والامر بغير لام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام

هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما سيجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب

الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية من المشابهة المذكورة معربة وفيه

النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا بما

يجري الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل النزاع في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة

مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد

القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذا

تركيبه في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد

ولذلك يقال يعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور

عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض من

تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم تتبع لغة

نحو

العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن

عن النحو ولا فايدة له بعد ايجاد معرفته اصطلاحاتهم فالمقصود من

معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا

فيطابق كلامهم فيصير معرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفة

المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما

يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقديم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف

اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله

المصنف وحكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو

معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو اخر المعرب ذاتا بان يبدل حرف بحرف اخر

حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يبدل صفة بصفة اخر حقيقة

او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة

عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل بعض الاخر وانما خصها

اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا زيد انه مضروب واني ضربت زيدا

او اني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية

والفعلية

والفعلية مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا الضمير عليه

التهيؤ اي يختلف لفظا اخر او تقديرا او على الصلاحية اي يختلف اختلافا او تقديرا والاختلاف

لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والتقديري كما في قولك جاءني

فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتيي وفتيا وفتيي انقلبت الياء الفا فصار

الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه

لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد فقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين شيئين

او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة بعد احمد

النائب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذلك الحال في التثنية والجمع فان اخر المعرب

في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في

اخر المعرب ولا في العوامل اذا ركبت بعض الاسماء المعدودة الغير المنادى بتركيب الاضافي

عامله ابتداء ويترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العوامل قلت

يبدل حكما اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر فلم يدخل احد الحكمين

في الاخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر هيهنا هذا الحكم الضمير من هذا

لقيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص المعرب الا على ما اي حرف ان

حركة اختلف اخره اي اخر المعرب من حيث هو المعرب ذاتا او صفة به اي بتلك

الحرف او الحركة حين يرى بها المحصولة الحركة او الحرف لا يرد العلي اما والمجد المقتضي ولو اتفق

على عوض اخر جاز بالنسبة المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب والعامل وا

المعنى المفهوم المقتضي من الاسباب البعيدة وبعد الحيثية فرجة الحركة نحو غلامي لانه هو معرب

على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه

ما قبل يا المتكلم وبهذا لم يتم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة

اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله الدال على المعنى المقتضي عليه فكانه اراد هذا

يعني في شرحه حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق

بالمعرب خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد من الفهم غا

يت البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلاف آخره يعني اختلاف آخره ليدل الاختلاف

او ما بالاختلاف على المعاني المعنوية يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعنوية عليه

صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب على التضمين يعني الورود والاستيلاء يقال استو

لى الشيء وتعاوره اذا تداوله اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل الما

وبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع واذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعربة

متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علامتها

ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في اخر المعرب

فوضع

فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به اخر المعرب

لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل

على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالاسبق ان

يكون الدال عليها ايضا متأخرة عن الدال عليه وهو ما خوذ من اعرب اذا اوضح فان

الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة

للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد الالتباس بعض المعاني

ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء

الثلاثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا

بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية

غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة

كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما

والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة

او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء

مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية

اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول

لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل

كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير وما لم يبق للمضاف اليه علامة

غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى

المقتضى اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاء زيد

جاء عاملا اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت عاملا

اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء

عاملا اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم الذي

لم يكن بناء الواحد مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع

المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه مثله او لم يكن غير منصرف كرجال

جمال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين

احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما

ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلاث في

الاحوال الثلاث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا

اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على

الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول

مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت

طلبة

طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والياء واحترز

به عن المكسر لانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه للجر تابع

اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع

للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات فرا

لمنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والجر فيه تابع للنصب كما سنذكره

نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك

بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهو كالغليظة

والهن الشيء المنكر يستحيى ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال

القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واويات وفوك وهو اجوف

واوي لامها هاء اذ اصله فوهة وذو مال وهو لفيف مقرون بالواو اذ

اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا

يضاف الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا

والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها

معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة

اذ المثنى والمجموع عليهما معربان باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين

القيدين اكتفاء بلا مثله مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن
مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ
فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى
ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم
اشتراط اضافتها الى الكاف بكونها وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف اردوا ان
يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك ليلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة
ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء الستة لمشابهتها للمثنى في كونها معانيها
عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب فيه واخر حين الاعراب بسما عن خلاف
سائر الاسماء المحذوفة الاعراب كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة
الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلا ولم
يذكر لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد
بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب
الحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف
الى المضمر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات

التي

التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين
جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف
الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف
التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك
قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان
فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى
التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء
جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون
فيدخل فيه نحو مسلمين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو والنون وما
الحق به وهو الجمع ذو لا عن لفظ وعشرون واخواتها اي نظائرها التسع
وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلاثة والا لصح
اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلاثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على تسعة لانها
ثلث مقادير الثلاثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ دالة على معان معينة
ولا تعين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى وما ملحقا به
والجمع وما ملحقا به بالحروف لانهما فرع للواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو

علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا
عرابه كما انهما فرعا له لان الاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما
بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة ومحل اعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة
للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف لوقع الالتباس ولو خص المثنى
بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان
جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع المستتر في الفعل نحو يضربان و
ضربا والواو علامة الرفع في المجموع لان الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون و
ضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل
الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروا في المجموع لثقل الكثرة وقلة المجموع
وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة في
الكلام ولما فرغ عن تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة
شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين اشار الى تقسيم اليهما
فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي فيما عداه
فقال التقديري اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه
اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة

الاعرابية

الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت موجودة
في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين
فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف
الى ياء المتكلم نحو يا غلامي فانه لما اشتغل ما قبل بالكسر لمناسبة الياء قبل دخول العامل
امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله عليه موافقة لها او مخالفة فيما
ذهب اليه بعض النحاة من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي فهو ضعيف مطلق
اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم
المعرب انما هو في جميع الاحوال او مختص ببعضها واشتغل عطف على تعذر اي تقدير
الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب
قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في اخره
ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة
كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة
على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قول القاضي يعني تقدير الاعراب لاستثقال قد
يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف في نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب
المتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو

في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلمي بسقوط النون بالاضافة

فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلب الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل

الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف

حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها لان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون

الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم

فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا

واللفظي اي الاعراب الملتفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكرهما تعذر فيه الاعراب واستثقل

ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ومعرفته بعرف

المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما

لم يستكمل فيه علتان تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اشار بسجع ذكره

من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام

هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموعها في هذين البيتين

من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور

وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع تركيب والعدل في عطف

هاتين العلتين من الواو الى ثم الجر الى فظة على وزن والنون زائدة من قبلها الفاء

زائدة الفعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ومنها النون الفرق

حال كونها زائدة وقوله الفاء فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتداء وخبره الظرف المتقدم فلا

يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع زيادة النون ايضا ولهذا يعبر عنها بالالف و

النون زائدتين ولو جعل الالف فاعل القول زائدة والظرف متعلق بالزيادة واريد بزيادة

الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهو زيادتهما

جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبل اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب

وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة

النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور

التسعة قول علة تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول

بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلاف فقال بعضهم انها تسعة

وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها

الى الصواب من المذاهب الثلاثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب

ذكرها في البيتين فقال امثلتهم مثال للعدل واخر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث

وزينب مثال للمعرفة واياد زينب بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي مثالا للمعرفة

وابراهيم مثال العجمة ومساجد مثال الجمع ومعديكرب مثال التركيب وعمران مثال
الالف والنون واحمد مثال الوزن الفعلي وحكم اي حكم غير المنصرف والاخر الترتب
عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين
وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من
حيث ان له فرعيتان بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل والاخر بينهما اشتقاقه
من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة تمكن
وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل
ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه
لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان
فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه
الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز ايضا
يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر
والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة منها
يقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف

اللغوي

اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكم الضرورة اي الضرورة وزنا لشعر
القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن
او انزحاف يخرجه عن السلامة اما الاول فكقولها عليها السلام صبت علي مصائب لو انها
صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقولها عد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته
يتضوع فانه لو فتح نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلامة
لا يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قولك للضرورة
قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة
الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله عليه السلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد
بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤوف من سمي باحمد فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن
لكنه يخل بالقافية فانه صرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب ويجوز
صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب عن الكلمات
امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا
لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال المجموع غير
المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي مقام العلتين

الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكرر تان قامت كل واحدة
منهما مقام العلتين لتكررهما احدهما الجمع البالغ اليه صيغة منتهى الجموع
قد تكرر فيه الجمعية كالكالب واساور وانا عيم او حكمها كالجموع التي اتفقت لها
في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث
لكن لا مطلق بل بعض اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة الكلمة
منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لاتفاق انهما اصلا فلا يقال في حبلى
حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف
التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها قد وضعت فارقة بين الملفوظ
كمذكر والمؤنث فله عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يتوقف
اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي يكون الاسم معدلا
والاخروجية اي خروج الاسم اي كون الاسم مخرجا عن صيغته الاصلية
اي عن صورة التي يقتضيها الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها
ولا يخفى ان صيغته ليست صيغة المشتقات فيما فاقته الصيغة الى ضمير
الاسم خرجته المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغة الاصلية

ان يكون

ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينقض بما حذف عنه بعض الحروف
كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن
صيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر
مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت
عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغة الاصلية
فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس
اعني اقواس وانياب بل انما جمعه اقوس وانياب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس
من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض
الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذ المقصود تميزه عن بعض
ما عداه فيمكن ان يقال المقصود تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فيحيث
حصل بتعريفه هذا التميز لا باس بكونه اعم منه فح لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى
ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث
واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية احتاجوا
الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لانهم تنبهوا للعدل
فيها عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد

في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل الاسم المعدول وثانيهما اعتبار
اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج في بعض
تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده
محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل لتحقق العدل باخراجه
عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل
محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل لتحقق العدل فلا
دليل عليه لامنع الصرف فعلى هذا قوله تحقيق معناه خروجا كائنا عن اصل محقق
يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرار
دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاء
القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظا مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد
وموحد وثنى ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف
والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتها العدل والوصف
لان الوصفية العارضة التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لا
اعتبار لها فيهما وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث اخر واخر اسم تفضيل لان معناه
في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غيره وقياس اسم التفضيل ان يستعمل بالام او

الاضافة

الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال
بعضهم انه معدول عما فيه الام اي عن الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه
من اي اخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء لو
اضافة اخر مثلها نحو جئني وقبل ويا يتيم يتيم عدي وليس في اخر شيء من ذلك
فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع
وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمر
على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى وفعلاوات كصحراء على صحارى وصحراوات فاصلها
اما جمع او جماعي او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد
الشيئين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد
اسما وفي اجمع واخواته احد الشيئين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا
لا يرد الجموع الشاذة كانياب واقواس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب
والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية
ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن ابن الحكم فيهما بالشذوذ
ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض
يكون الداعي الى تقديره ومنعه فرعه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجد غير منصرفين

ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل

على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان

اصلهما فاعل وزاحر فعدل عنهما الى عامر وزافر ومثل باب قطام المعدولة عن

قاطمة واراد بها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة

بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل

حضار وطمار فانهما مبنيان وليس فيهما الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يؤثران

البناء فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيهما

عدلهما مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق

سببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره

لا لتحصيل منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام هنا ليس في محله لان الكلام فيما

قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين سووا

فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء

مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحملها

عدلها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها

سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع بل تعرضها مثلا احمر فانه موضوع لذات ما

١١

اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع

فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرض الوصفية

كما في مثال المذكورة فانه لما اجري فيه مجرى النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد

علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا المعنى وصفي عرض له في الاستعمال لا

اصلي بحسب الوضع المعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا اصالة لا العرضي

لعرضيته فلذلك قال المصنف شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل

الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان يعرض الوصفية بعد الوضع في الاستعمال

سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة

الاسمية اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاص بعض افراده بحيث لا يحتاج

في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء

بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة

الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية الاربع في قولهم بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة

الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية فيها

سواد وبياض وارهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه

الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها

الدهمة السواد مطلقا

في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن
الفعل واما عن استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل
والوصف في الاصل وفي الحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه
من الفعوة التي هي بمعنى الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل
بمعنى القوة واخيل للطائر ذي الطاية ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع
الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية
مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء ولا
فانه لا شرط له لشرط التانيث بالتاء في سببية منع الصرف العلمية او علمية اسم المؤنث
التانيث للزما لان الاعلام محفوظ عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل
حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمية والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي
في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانهما في التانيث اللفظي بالتاء شرطا لوجوب منع
الصرف وفي المعنوي لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرط
تحتم تاء سعاد اي شرط وجوب تاء سعاد التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور الثلاثة
الزيادة على الثلاثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلاثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط
من حروفها مثل سقر او العجمة مثل ماه جور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث

المعنوي احد الامور الثلاثة ليخرج الكلمة بنقل احد الامور الثلاثة عن الحقة التي
نها ان يعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان
العجم يثقل على العرب فهذا يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اي في احد
الامور الثلاثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما لطبقة
من طبقات النار وماه جور علمين لبلدتين يمتنع صرفهما اما زينب فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلاثة واما سقر فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه جور فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سميته اي بالمعنوي من ذكر فشرطه في سببية
منع الصرف الزيادة على الثلاثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث فاقام مقامها فقوم
وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سميت به رجلا منصرف لان التانيث
الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا يمنع الصرف
وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سميت به رجلا تمنع صرفها لانه
وان زال التانيث للعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صرف قدم
ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فقال قديم بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب
من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سميت به رجلا امتنع صرفه للعلمية

والثانية الحكم المعرفة او التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة

شرطها او شرطان شرطها في منع الصرف ان يكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف

على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة في ضمنه على ان

يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المظمرات والمبهمات

لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة

يجعل غير المنصرف منصرفا فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما

جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل العجمة لان فرعية

تعريف النكرات اظهر من فرعية العلمية العجمة وهي كون اللفظ مما وضع غير العرب ولتاثيره

في منع الصرف شرطان الاول ان يكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجم

فيكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقل العرب من لغة العجم

العلم من غير تصرف فيه قبل النقل كقولون فانه كان في العجم اسم جنس يسمى به احد رواة

القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت

شرطا لئلا يتصرف العرب فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف في العجمة فلا يصلح

سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمنع صرفه لعدم علميته في العجمة

وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلاثة ان ثلاثة

حرف لئلا يعارض الخفة ثقل احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط

الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه

مع انه متفرع على انتفاء شرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما

لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم الصلوة والسلام ممتنع عن الصرف الا ستة

محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هود كنوح

لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسماعيل ومن كان

قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمهور وهو سبب

قائم مقام بين شرطه او شرطيه مقام البين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي
كان اولها مفتوحا وثالثها الف وبعد الالف حرفان او ثلاثة او وسطها ساكن وهي
التي لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت
في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة
فانه لا تغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت ليكون الصيغة مصونة عن قبول
تغير فتؤثر بغيرها منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث باعتبار
ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير
هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على ازنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاقة فيحل
في قوة جمعية فتؤثر ولا حاجة الى اخراج نحو مدائن فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال
ولا في المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزان او فرزانة
بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء
وثانيهما ما يكون بها فاما ما يكون بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرطي تاثيرها كما مر
مثال ما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال ما بعد الفه ثلاثة احرف او وسطها ساكن
فرازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع هاء فينصرف لفوات شرط تاثير الجمعية

كونها بالهاء وجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس
للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة
منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه
غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية
الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى
عظيم البطن يسمى به الضبع مبالغة في عظيم بطنها كان كل فرد منها جماعة
من هذا الجنس فالمعتبر في منع الصرف هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في
منع صرفه الى اعتبار الجمعية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضباع
قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم للجنس
الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية
بهذا القول ولم يقل الجمعية شرط ان يكون في الاصل كما قال في الوصف ليلا يتوهم ان
الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية وليس الامر كذلك اذ لا يتصور
في العارضة الجمعية وسراويل جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال
الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما
تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في

غير معتبرة

الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر في
موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع لما قلت فقد قيل في التفصي
عنه انه اسم عجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حملا في منع الصرف على اوزانه اياها
يوازنه من الجموع العربية كانا عيم ومصابيح فانه في حكمهما من حيث الوزن فلهما
وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيل حكما فالجمعية على هذا التقدير راجحة
من ان يكون حقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة
سببا اخر على الاسباب التسعة وهو الوزن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا
لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سراويل تقديرا او فرضا فانه لما وجد
غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف فيه حقيقة
لهذه القاعدة انه جمع سروالة كانه يسمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمع
سروالة على سراويل واذ صرف اسراويل لعدم تحقق جمعية تحقيقا والاصل في
الصرف فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جواري كما
منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي فعاد جواري في حالتي الرفع
لقاضي حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه يقول جاءني
ومررت بجواري كما يقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة
مفتوحة

مفتوحة نحو رأيت الجواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم فيه منصرف للجمعية
مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم
الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال يتعلق بجوهر الكلمة
مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة يجيء بعد تمامها فاصل جواري قولك جاءني
جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبنى الاعلال على ما
هو الاصل ثم سقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن
سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين
فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه
الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الياء
والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة
او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب
اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب يقول مررت بجواري كما تقول رأيت جواري وبناء
هذه اللغة على تقدير منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة
فيما وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جواري جواري بالضم بلا تنوين حذفت
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذا

اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت

او تشرطه العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها منع الصرف

وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف

تؤثر في المضاف اليه ما يضاف اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة

على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت

قبل العلمية فان التسمية بها انما هي بدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها

التغير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها

منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول

وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه

ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما

بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها

فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك

هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية

او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعهودان من اسباب منع الصرف تسميان

مزيدتين لانهما من حروف الزوائد وسميان مضارعين ايضا لمضارعتهما الفي التانيث

في منع دخول تاء التانيث عليهما والنحاة في بنيتهما لمنع الصرف اما لكونهما

مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني

ثم انهما ان كانا في اسم يعني به صالح لان يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف

اما ان لا يدل على ذات ما او حظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر

وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور هنا هو

المعنى الاعم الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف

وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد وشرط ذلك الاسم في امتناع من الصرف العلمية

تحقيق لزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران او كانا في صفة

في انتفاء فعلانة او كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع

دخول التاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالهما ولهذا انصرف عريان

مع انه صفة لان مونثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مونثه فعلى

لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالهما ومن ثم اي من اجل المخالفة

في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مونث لا رحمى ولا رحمانة

لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره لا على مذكر ولا مونث فعلى مذهب من شرط

انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى من هذين شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكرى
فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود شرطه على المذهبين فانه مؤنث سكرى لا سكران
دون لدمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لدمانة لا تدمى
اذا كان لدمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لانه
مؤنث لدمى لا لدمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل
وهذا القدر لا يكفي في سببيته منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة
بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا عن الفعل كشمر على صيغة الفعل
المعلوم من الشمر فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر لماء وعتر
وخضم لرجل هذا فعلا نقلت الى الاسمية وما في نحو يقم اسما لصيغة معروف وهو العين
وشمل علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح
الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف
ووزن الفعل وانما قيد بالبناء فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه
بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله زائدة او في وزن الفعل او اول ما لان على وزن
زيادة حرف او حرف زائد من حروف اعني كنر يلدنه اي شامل زيادة حرف او حرف
في اول الفعل كاغر قابل اي حال كون وزن الفعل او ما لان على وزن الفعل غير قابل للتاء

لانه مؤنث

للمفعول

لانه يخرج الوزن بهذا التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل
ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم
يرد عليه ارنبة اذا سمي به فان لحوق التاء للتذكير فلا يلزم قياسا
ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف
الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة
ومن ثم ابدل ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف
لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله
التاء لمجيء يعمله للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة
اي كل اسم غير منصرف يلزم فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسبب المختص كعمر وزفر
مع شرطية بسبب اخر واحترز بذلك عما يجامع الفي الثانية او صيغة منتهى
الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف ولا تاثير فيه للعلمية فاذا
نكر بان يراد العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد وربت
زيد اخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه
به نحو قولهم الفرعون موسى او لكل مبطل محق صرف لما بين اظهر حين بين
اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لا يجامع مع مؤثرة

الا ما ايسبب الذي هو اي العلمية شرطا فيه وذلك في التانيث لفظا او معنى والعجمة و
والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذ الاسباب الاربعة مشروط
بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء من الاول اي
تجامع غيرها هي شرطا فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة
في احمد وعمر وليست شرطا فيهما كما مثلت واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل
دين لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شي منها
اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معهما اي لا يوجد شي من الا
بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا يجب
فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه
من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى
السبب الذي هو العلمية بذاتها واسبب الاخر المشروط بالعلمية من وصف
فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من
ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين على
من اوزان الفعل مع وجود العدل فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجي بضم
جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت

وانما لم يتم في الاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع
وزن الفعل وانه قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي
في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع اياه واعتبار الصيغة عن الصرف
ذلك الاصل وهنا لا يقتضيه لوجود سببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية
والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على
قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه
ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند
الى الفه الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في الظرف نحو احمر علما اذا نكر
والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهر غير خفي فيدخل فيه سكران
وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى
الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه
بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان
معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية
اعتبارا للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية
الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار

الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسببا آخر كوزن الفعل
والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية
لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعتبر
الصرف قلت الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية
عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة
الوصفية لان اسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد
وبياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما
غاية الامر بعد تنكيرهما لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه
فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من
غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل والاول والثاني
وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وانه كان
لزمه ان يعتبره في حالة العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصفية
والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية
بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء
بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية

لما يلزم في باب حاتم على تقدير معه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية
والعلمية فان العلمية للخصوص والوصفية للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ
بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت
التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة
والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم
اجتماع متضادين قلت تقدير احد ضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد
وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما غير مستحسن
وجميع الباب اي باب غير المنصرف بالام او بدخول لام التعريف عليه او الاضافة
او الاضافة اي غير منجر او يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف
بقوله بجر لان الانجرار قد يكون بالفتح والابان يقول بكسر لان الكسر يطلق على الحركة
البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم
من ذهب الى انه منصرف مطلق لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما
ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني الام او الاضافة قويت جهة
الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع
مع الام والاضافة ومنهم من ذهب الى ان العلتين اذا كانتا باقيتين مع الام والاضافة
كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احدهما كان منصرفا وبيان ذلك

ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلق والممنوع من غير المنصرف بالا
هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف
للفعل لم يؤثر الا في سقوط دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى
التنوين للامتناع من الصرف + ان العلمية تزول بالام والاضافة
العلمية شرط للسبب الاخر التام معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد
وان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على رايهما وهذا القول اس
عرف المصنف في المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان مو
الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل
الصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات او ضخمات وكالايام في الحال
هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يلحق الماهية لا الا
ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة
والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا
ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل الرفع
معرب لكان مرفوعا لفظيا او تقديرا فكيف يختص الرفع بها على الرفع
يجيء عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فهمه
المرفوع او هما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه
المرفوعات عند الجمهور لا يخرج الجملة الفعلية التي هي اصل

الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا اي وقيل اصل المرفوعات
المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم
بخلاف الفاعل لانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق وكان اقوى
بخلاف الفاعل لانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو الفاعل اي اسم حقيقة
او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجب ان ضربت زيد اسند اليه
الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا
المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير
التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهها وما شبهه في العمل
وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر
واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم الفعل او شبهه عليه
اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه
الفعل لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر والمراد عنه
بتقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك
فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل
قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع

ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اذا اسناد واقعا على طريقة قيام
الفعل او شبهه وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما
كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن المفعول
مالم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والا
الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفا
كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المف
فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قو
زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد
قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبهه والاصل في ان

الجمع الصحيح بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعد الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمراة او واحد نحو جوع على الفرس لم يجمع هذا
الجمع والمراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا
يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا فيه سكون الاوسط وابن كيسان
بفتحها ويدخل فيه نحو صرفاء وسلمي اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا
لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا تمنع من الجمع بالواو ولان الممدود تقلب
واوا فتمنع صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وبقي الفتحة قبلها دالة عليها و
شرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات
غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي له شرط فالشرط الاول كونه مذكر
يعقل لما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء او مذكر غير
مستوي في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل
والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر وحمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولهم
بعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لا لالة على الزيادة والشرط الثالث ان لا
يكون ذلك الاسم فعلان فعلى او مذكر غير مستوي في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على
صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق

بينه وبين فعلان فعلانة كندمان ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل غير

بين المذكر والمؤنث لانه في بالتاء وعدمها الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور

مستويا فيه اي في الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور فلا يجمع

والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع

مخصوصا باحدهما بل مناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبرى والشرط

ان لا يكون الاسم المذكر متلبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة

وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نون الجمع بالاضافة

في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح

وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير

وعدم كونها علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت

كلية اخرجها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى على الشذوذ ذوا وامثاله

تقصد ذلك فلم يجمع اليه المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما لحق جمعه لحق آخره

مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط جمعه الصحيح المؤنث ان كان صفة وله اي لذلك

مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون ليلا يلزم مزيد

على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون

جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال في جمع حائضة

فلو قيل

فلو قيل في جمع حائض حائضات لزم الالتباس والاعلى على قوله ان كان صفة

يكن

اي وان لم المؤنث صفة بل كان اسما جمع هو الجمع مطلق اي غير اعتبار شرط مثل

طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد

لان الاسماء المؤنثة بالتاء المقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء اللتي تانيثها

غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالتاء والالف بل هو فيها مسموع كالسموات

والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع المكسر ما

تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفس وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا

تنقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا

المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان

تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع

مطلق فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة

الزائدة كما يدل عليه ما لابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان

ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما وجمع القلة وهو ما

يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع

فلس وافعال اي ما يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي

وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح

كان كمسلمين او مؤمنات كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمع

المطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلح ان لهما وما عدا الكل المذكور

من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له

وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع

اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء كان صدرا

كالضرب والمشي او مصدرا كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه

على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل

جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القدرية والعالمية ومثل ويلا له وويحا له مما

الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخير ان مفعولا مطلقا وهو المصدر

الثلاثي المجرد سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلاثين كما بين في كتاب

التصريف وفي غيره اي غير ثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه

قياسي اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان

ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا

الى غير ذلك مما علمت في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق

حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا

كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الان وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما

لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا

مطلق يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فان

اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه

في تقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب

زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون اي المضاف مفعولا ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه

لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر

والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم

فاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه

تثنية ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل

مظهر مطلق فلا حاجة الى قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا

يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا المظهر ولا المضمر نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة

الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة

المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل

لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا
او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب
التاديب واعماله اي اعمال المصدر منونا بالام او بلام التعريف قليل لانه عند عمله منزل
بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر
ولكن يجوز ذلك على قلة فرق بين الشيء وبين المقيس به قيل لم يات في القران شيء من المصدر
المعرفة بالام عاملا فاعلا او مفعولا صريح بل قد جاء وعاملا بحرف الجر نحو للحب الله الحجر
فان كان المصدر مفعولا مطلقا من غير اعتبار ابدا له من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز
ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا
او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل
ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وجدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل
للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله وجهان
وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان
احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم ان تعلقه على
اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل وحدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام او الفعل به اولى
قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جملا مريدا كرر لفظا ولعله فصل التفسير

الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة
الثلاثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه الحدوث
من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منها
عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث
يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان
اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق
ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام
به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان
فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق
على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة
فقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع زيادة
على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل
الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان
الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن
معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة

ويحل شان صيغة المبالغة على هذا النقل يخرج من التعريف ولا يبعد ان
ذلك ويدل عليه جمعه صيغ اسم الفاعل فيما حر وجعل احكام صيغ المبالغة
مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش واكل وكلما اشتق من
الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة
او افعل تفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغة
اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على وزن فاعل ومن غيره اي ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا
مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم ويميم مع ميم مضمومة
في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا ومع كسر ما
قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل
نحو مدحرج فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما
موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال لكسر
فيما قبل اخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من
قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل يعمل اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون
لازما ويعمل عمل فعل الازم وان كان متعديا الى مفعول يكون هو ايضا

الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى
الظرفين والحال والمصدر والمفعول له ومعه وساير الفضلات كذلك يتعدى
هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال ان يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط
الذي يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان
وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد
ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد من الحال والاستقبال اعم من
ان يكون تحققا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان با
هنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم
الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان
كانه موجود الآن ويشترط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على
المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوم
جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء رجل
ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية
ونحوها في الالفاظ الاستفهامية او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا
ان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازدادا بهما شبها للفعل نحو اقائم

زيد وقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المثنى
للماضي اي لزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار وأريد ذكر مفعوله وجبت الا
اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية
مثل ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافة لانه
عنده سواء كان بمعنى الماضي او الاستقبال او الحال فيجوز ان يكون
على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل
اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
وقد اجاب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل
فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل لا مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو
درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو وقيل
اعطاه فيقدر درهما اي اعطاه درهما فان دخلت الام الموصولة على
استوى الجميع اي جميع الازمنة في عمله فتقول مررت بالضارب ابوه
زيدا امس على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقو العذاب
فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة الام والقراءة بها لا
عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي من حدث موضوعا لمن قام

امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا لانه فعل بالحقيقة
حيث عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال الام عليه
وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد
اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب و
مضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله
اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير
ان صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة
فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله
اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضارب ابوه عمرا
الان او غدا او مررت بزيد الضارب عمرا الآن او غدا او امس
وما فيه من معنى المبالغة نابه مناب ما فات من المشابهة اللفظية وفيه ان معنى المبالغة كالزيادة وتفصيله من مشابهة الفعل فلو يكون ما به الا
جواب سؤال وهو ان يقال لم يعمل اسم الفاعل للمبالغة به انه لا يكون فيه مشابهة للفعل المضارع في الحركات والسكنات
والمثنى من اسم الفاعل وهما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصحح
كان او مكسر امثلة اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعدم
تطرق التحلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع

تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا والآن او غدا او

الزيدون الضاربون او الزيدان الضاربان عمرا الآن او غدا او امس

ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية

بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا

مفعولا له اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين بقصد التخفيف لطول

الصلة كقوله من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة اما من حيث وقوع

نفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتبار اقامة من

مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من

المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة

واسم التفضيل مطلقا سواء صيغ لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق

من فعل الموصوف بزيادة على غير ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه

فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم

بفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وكثرة المفعول مستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله وقد

النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة

كامر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله فاذا كان معرفا باللام يعرا بمعنى الماضي ايضا فهو

مقام الفاعل ولو هنا مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى عمرا درهما الآن او غدا او امس

الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل

لازم احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث

احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل

لا صفة مشبهة والاعم من ان يكون اللازم ابتداء او عن الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من

رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء صار الرحم طبيعة

له كالكريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه

نحو ضامر وطالق لانهما بحسب الوضع للحدوث عرض الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة

مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل ولصيغة الفاعل الذي هو مبتدأ اسم الفاعل من

الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدره بحيث

لا يجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة مصدر محذوف اي كائنة على

قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول

ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها مشابهتها اياه فيما ذكر

كحسن وصعب وشديد ويعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت

فلا معنى لاشتراطه فيها واما اعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها

لان الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها قسما قسما

بالام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس بالام او مجردة عنهما

اى عن الام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلاثة

معمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب

ومجرور اخر فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام

الثلاثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة فالرفع فى المعمول على الفاعلية

والنصب على التشبيه بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة

فى المعمول النكرة هذا عن البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف

وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول

الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى مفصل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا

وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول او بحذف التنوين

بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام

اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى امثلة هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن

بالوجوه المذكورة وحسن وجهه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلاثة

وجهه بادخال الام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة

وانما غاير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم اخر من الصفة المشبهة لان

كانت للصفة المجردة عن الام وهذه الصفة ذات الام الحسن الوجه بالوجوه الثلاثة

على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجوه والثانى عدمه وعكس الترتيب فى تفصيلها لان اقسام

الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها يختلف فيه وساير الاقسام صحيح بخلاف اقسام

اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منهما من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون

بالام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن

وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه حقيقة لان الحقة فى الصفة المشبهة اما

بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة

او بما اضيف اليه الفاعل واستتاره فى الصفة فى مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما

معا ولا حقة فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة بالام مضافة الى معمولها المجرد

عن الام ومثل الحسن وجهه او وجه غلامه لان اضافة الحسن الى وجهه وان افادت التخفيف بحذف

الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرف الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف

لكنها فى الصورة تنبه على المعهود من الاضافة واختلف فى صورة كانت الصفة فيها مجردة عن الام مضافة

الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجمع البصريون يجوزونها

على قبح فى ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح فى السعة ووجه الاستقباح

انما لم تكن الاضافة لقصد التخفيف فمقتضى الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان

يقتصر على الهون التخفيفين اعنى حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف

الضمير مع الاستغناء عنهما استكنة الصفة والذى اجازها بلا قبح ينظر الحصول شىء من

الجملة وهو حذف التنوين والبواقى من الاقسام الثمانية عشر التى خرجت منها الاقسام

المذكورة وهى خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منه

الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجهه
وحسن وجهه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان
تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منهما احدهما
والاخر للمعمول مثل احسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير
غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منهما وهو اربعة اقسام الحسن
وحسن الوجه وحسن وجهه والحسن وجهه برفعه فيها قبح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا وما كان
الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى لم تعد
معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لانه معمولها فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل
فهي اي تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع عند تثنية فاعله الظاهر وجمعه وكذلك تلك الصفة
لا يثنى ولا يجمع تثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر فيها ضمير
يكون فاعلا لها فتؤنث اي الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة وجهاه وتثنيه
اذا كان الموصوف مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجهاه وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون
حسنو وجه وحسنوه وهما اي اسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي مثل مفعول
مفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى المفعول واحد فاذا
اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعدي الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي
الثمانية عشر فيرفعان الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما
الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما
لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلت مثلا زيد ضارب اياه وزيد معطي اياه لكم ان
مفعول الضارب او فاعله ونصب بتشبيها بالمفعول وفي الثاني انه مفعول ثاني لمعطي او مفعول اول
ونصبه

اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل لموصوف قام به
الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل
ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك
الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة
بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما
اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسمي
الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في
تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث
والكان بحسب الاصل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا
بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنيا
اسم التفضيل من اي حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء
افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المي فظيع
على التمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة
احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق

من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة يجب

ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول

او يكون من حروف مزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او من

فلا يتبين ما هو مشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون او من ثلاثي مجرد ليس

بلون ولا عيب ظاهر لان منهما اشتق افعل لغيره اي ليخرج اسم التفضيل

كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد زيادة حمرة وعورة

او زائد الحمرة والعورة وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم

على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع

مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد وليس بلون ولا عيب وهو

الفضل فان قصد غير ثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لا حد زيادة فيه

توصل اليه اي الى غير ثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال

للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيد

بالظاهر لا يرد نحو احمق وابلد لكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق

على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذ

نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدأ فيه من اثر

الظاهر

الظاهر كما حكي هبنقة من تعليق قرطات وعظام وخيوط على عنقه وهو نائم

في طويلة فسئل عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسي ولا اضل وتفقد ذات ليلة

اخوه قلادته فلما اصبح قال يا اخي انت اناضين انا فيه شائبة من حمق

ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور

وان يكون اشتقاق وابلد لمن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل التشبيه

ولم يقل بذلك احد عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال

ويجب ان يقال من الالوان والعيوب الظاهر فان الباطن يصاغ منهما افعل

تفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياس القياس الواقع اسم التفضيل

اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياس مطرد لكثر

لالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع

قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية

وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اسم التفضيل

احد ثلثة اوجه وهي استعماله مع من او الام على سبيل الانفصال

التحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره

فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة

ظاهر لانه يشار بالام الى معين يتعين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما

كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الا افضل اى الشخص الذى قلت انه

افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام فى افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل

اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او مجردا

بالام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو الافضل من عمرو

والا يكون ذكر اللام او من لغو واما قول الشاعر ولست بالاكثر منهم حصى

وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اى ليست منهم

بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل

ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال فى مثله ان المحذوف هو المضاف

اليه اى اكبر كل شيء وانه من مع بجزء اى اكبر من كل شيء فاذا اضيف اسم

التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اى احد هذين

موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه

تحققه فى ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان

الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضل

فيشترط فى استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا

فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من

استعمال هذا التفضيل موصوفه على مشاركيه فى هذا المفهوم العام مثل زيد

افضل الناس اى افضل من مشاركيه فى هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف

احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثانى ان يقصد

زيادة مطلقة اى ثابتة معينة زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على

المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم

التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم

لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى

جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا عم افضل قريش اى افضل الناس من

بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف

احسن اخوته فان يوسف لا يدخل فى اخوته يوسف وان تضيفه الى جماعة غير

نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاه و

مسكنه ويجوز فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو

الذى يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان

كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد

او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا

لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا

مع والمطابقة او مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو

له اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند افضل

النساء والهندان فضليا تهما والهندات فضليا تهن لمشابهته ما فيه الالف واللام

في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به

زيادة مطلقة والقسم المعرف بالام منه فلا بد فيهما من المطابقة

اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقته

لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى

ذكر المفضل عليه بعدها واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفردا مذكرا لا غير

غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق ادات التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بالاول

حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر

من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية لقوته بالاشتقاق

وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره

في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به

سواء

سواء كان مظهرا او مضمرا ان وجد بعده ما يوهم ذلك فاعلا دال على تفضيل

في قال الله تعالى هو اعلم بمن ضل عن سبيله اي هو اعلم من كل احد يعلم من يضل واما

الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة

من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل

نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو

عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له بمعناه الزيادة ليعمل عمله ولانه

لما كان فيه ما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد

مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان صفة اي وصفا سببيا هو

اللفظ لشيء معتد اعليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو صفة في المعنى لمسبب

مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقيد

بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقيد

بغيره اي غير ذلك الاول فيلغى باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا

بعد تمييز لبيان او حال من اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثلا ما

رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد رجل هو الشيء الذي ثبت له اسم

تفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين الرجل مفضل وبين عين زيد مفضل

باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا

لشيء وفي المعنى لسببه ليحصل لصاحبه يعتمد عليه ويحصل له منظم تعلق الصاحب

حتى يعتبر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل

فانه يعمل في مفعوله بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد

ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضل من وجه ومفضل عليه

من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحلا

عن كحل زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلق المقيد تارة بهذا

وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار وليئلا يبقى على ما هو الاصل في

التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن

التفضيل كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه

يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل

لانه اما حسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في الموارد الاخر بمعنى

وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى

لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد

انه ليس حسن كحل عين رجل زائد على كحل عين زيد فيبقى اصل الحسن كحل عين زيد

مفيد

مفيد الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساوات يابى مقام المدح فرجع

المعنى الى انه حسن في عين كل واحد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع

النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل سلبه النفي عليه مجردا عن الزيادة فرق

لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا

الى حسن زيد اما بالمساوات او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لائق

سبب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا حسن في عين الكحل حسنه في عين زيد

فانتفى المساوات والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يجوز ان

يقصد بنفي المساوات نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شيء يساويه مع الزيادة فيصح

ان يقصد به عرفا نفي المساوات مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا من جميع ذلك ان حسن

كحل الاعين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال المدح وان قلت لو كان الزيادة زوال

تفضيله بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل

ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه

في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات

فمع صورة الاتحاد ضعف معنى التفضيل فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد

الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف

في معناه التفضيل فله قوة ان يعود حكمه بعد الهدم او هو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو فعلوا

احسن بالجرية والكحل بالابتداء فصل بين احسن ومعموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم

تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كلما ليس معمولا

من هذه الحيثية فهو اجنبي ومن هذه الحيثية لا تخالفه بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية

يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتداء والجار العامل

بالحقيقة معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يفد

اجنبيا فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على

الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن في معناه تعقيد

وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن منه الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يجوز

لكاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المعنى

والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود

بلا زيادة ونقصان اراد ان يبين على ان تعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة

اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيب ويتقلب بهذا الترتيب اليها انشده سيبويه واستشهد به

اثباته هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رأيت رجلا احسن

عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمفهوم

وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد لكان اخصر مع ظهور معنى المقصود وعلى

كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل تغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه

لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل فان قيل مدة على اسم التفضيل

العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رأيت

عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا

وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل منه في عين زيد او تقول

معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزمه من هذا على اللبيب

وجه ان للكحل في عين زيد حسن ليس في عين غيره وانما جاز هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لوقوعه

فعلا بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا

اي منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رأيت كعين زيد الخ قولا يماثل قول الشاعر

وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدئا بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن في امثال

وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في

مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا ولاتمام البيت مع ما يليه ثم مررت على وادي السباع ولا ارى

كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائه واخوف الا ما وقى الله سالما كان اصله

ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب

الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار كل واحد منهم ولم يتعرض

بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك

تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه

في نفسه ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة

الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى ويكون

المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فيرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفسه

الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكره اولا الكتاب من وجه

الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة احدها الحدث الذي

هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة فاعلها

معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك

النسبة وما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد

بالمعنى ليس معناه المطابقي بل هو اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن الضمن فيخرج بعد

القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترنا وضعا باحد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ

الدال على فهمه صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج

اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال

اسم جماعة الركبان وهو مصدر اي الابل عرفا والثانية من ايجاد اتى كالتحية من حيث هي حية

المكث وبات ليلة وسار يا من سرى وهو السير في الليل فقوله اسرى اما من رؤية البصر او من الرؤية

القلب فعلى الاول وادي مفعوله وكواد السباع حال منه مقدم عليه وعلى الثاني وادي

مفعوله الاول وكواد السباع مفعوله الثاني وعلى تقديرين حين يظلم ظرف لنسيه

المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة وادي او الكاف

به متعلق باقل والمجرور عائد الى وادي وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة

وثانية تميز عن نسبة اقل الى ركب ومنصوب على المصدرية اي اتيان ثانية واحدة

على اقل وهو مفعول اسند الى ضمير وادي والمعنى وادي اقل به ركب منهم بوادي

السباع والخوف منه وما في وقته مصدرية وسارا اي ركبا سارا مفعول اوقد المنتهى

مفرغ اي وادي اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله سارا بقول مرة

منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاطه

الظلام وانا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون الوادي

من وادي السباع في وقت الا وقت وقاية الله ركبا سارا سايرا بالليل فيه عن الافات

ولو عبر بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى وادي اقل به ركبا اتوه به منهم بوادي السباع

عبر بالعبارة الثانية فقلت ولا ارى وادي اقل به ركبا اتوه من وادي السباع

المنسلخة من الزمان نحو عسى وكاد كما قرن معناها به بحسب الوضع ويصدق على المقارن

انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحوال الاثنين ولانه مقترن بحسب الوضع

بواحد وان عرض الاشتراك من بعد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد

لانها انما تستعمل تقريب الماضي الى الحال او تقليل الفعل او تحقيق شيء من ذلك

لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالته الاولى على الاستقبال القريب

والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها انما وضعت اما لنفي الفعل كلم

او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلا النهي او تعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكاذا

هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول وانما خص بلحوق

تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت

بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث الفاعل فلا جرم اختصت

ساكنة جاء عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء

فعلت الدال بلحوق تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة بل

فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون

وفروعه وخطا فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل

المرفوعة وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم الى واجب

الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك بالحاضر

الا ان انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على

بعض انما يكون بحسب الزمان لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان قوله ما دل على

زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموضوع للفعل فلا

يتقض منه الحي بمثل امر وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض بمنعه بلم يضرب وجميعه منع الحي

بان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف اي هو يعني الماضي مبني على فتح لفظا كضرب

او تقديرا كرمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته

لمضارعه في وقوعه موقع الاسم كزيد ضربه موضع ضارب وشرطا وجزاء وقوله ان

ضربني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه احق الحركات مع عدم الضمير

فوق المتحركة فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع فتحات فيه

هو الكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحركة احترازا

عن مثل ضربا لانه مبني ايضا على فتح وهو غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا وتقديرا

كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نائبة اي حال كونه متلبسا باحد حروف

نائبة او ائلة يعني الحروف الاربعة التي جمعتها كلمة نائبة وهذه المشابهة انما يكون

لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم

مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر يعطف على قوة ذلك المشترك
انما يكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصصه بواحد من زماني الحال والاستقبال
وبالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان
تخصص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما فرق المضارع بمشابهة الاسم
لم يسم مضارعا الا بهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع
كالشبهين ارتضاعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من
لحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون لمه
كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من
والتاء للمخاطب مطلق كان واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا والمؤنث
غيبة او حال كون المؤنث والمؤنثين غائبا او ذوغيبة والياء للغائب غيرهما
المذكورين وهما واحد المؤنث الغائب ومثناه فقوله غير القسمين المذكورين
بدلية من الغائب وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن الكلية
فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة
وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية
او لا يخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ماضيه على اربعة احرف كدحرج

ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه
هذا الكلام في قوة لنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به
نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما
يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الا
اعراب قبلهما يلزم دخوله في وسط الكلام ولو دخل عليهما لزم دخوله على الكلمة
حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشا
بهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك
الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة
ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن غير بارز مرفوع للتثنية مذكرا كان
او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون
والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع
ضمائر يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائب
المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم
مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الفتحة
والضمة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل ليضرب ولم يضرب ولن يضرب

والمضارع المتصل به ذلك يظهر اعراب الرفع وذلك في خمسة مواضع الاول
حالة الرفع وحذفها او يحذف النون حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه
للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربين
وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الخ والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء يثبت
في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لخفة
في حال النصب لخفة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي يحذف الواو والياء في حال
الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة استقصا المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم
المضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لم يقبل الحركة
تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي حذف الالف في حالة الجزم تقول لم يرض
المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم كزيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد
كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل
وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت
رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذ يكون كالاسم فاعطي
اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين وادرج
يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو

سيقوم

سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كان كزيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان
نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه ذلك تقول الذي ضارب هو
اي ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه
موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسبق غير الاعراب مع تقدير فعلا
وعن نحو سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين
صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كان زيد يقوم
ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة
ويتصف المضارع بانه ملفوظ ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل
اصله لا ان فقصر كما شذ في اما شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذ
ان فخففت وقيل اصله اذا بظرفية فنون عوض عن المضاف اليه وكي نحو
سرت وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها
وبعد لام الجحود وهي لام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم
لان هذه الثلثة جواز فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية
وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن
بعد واو كالزمتك او تعطيني حقي فان الواو والفاء عاطفتان وافعلتان بعد الا

وقد امتنع عطف الجزء على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد

المفهوم من ذلك بشأنيك في المعنى في زيتي فاكرمك فيكن زيارة منك

كرامة مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا تكن منك اكل السمك وشرب اللبن

معي فان التي تنصب بها المضارع في مثل اريد ان تحسن الي مثل النصب بالفتحة

ومثل ان تصوموا مثل النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم

يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم

بخلاف الناصب فانها للرجاء والطمع فلا يناسب وليست اي ان الواقعة

بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع

بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع

يلائم ان المخففة الدالة على تحقيق وباعتبار عدم اليقين يلائم ان المصدرية

فيصح وقوع كليهما في خبر ان التي بعدها الوجهان ولن مثل لن ابرح الارض

اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله تعالى فلن

ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن يقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء

واذن التي تنصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما

بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينصب بها لانه

لضعفها

لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سقط حكمها وكان

عدمها على ما لم يعتمد اي لينصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اذ كان

الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في المستقبل

فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك

كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك

لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل يمثل لا يحتمل الا الاستقبال فقوله

اذن ابتداء وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معهما كما اشرنا اليه وقوله

مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيل النحاة

الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطة بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدا

والخبر واذا وقعت اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف

الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي تنصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة

ومعناه السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال

المذكور وحتى التي تنصب بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر

الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال

كونه حتى بمعنى كي للسببية او الى للانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثل

امر الله الى امركم في قوله تعالى ولا تاكلوا

مثال لحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم

وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى

قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا واما

تعيين الشهير مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان ارادة الفعل

الذي دخلت حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا او بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم

وسيجيء مثاله او حكاية او بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل

في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول هيئت هذه العبارة

تحكيها في زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان ما بعد حتى في هذه الحكاية مرفوعا فان

بقيته على ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ان

ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا

عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام استئنافي لا ان يقدر بعدها

مبتدأ يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على الاسم كما توهمه بعضهم فترفع ان

حتى لعدم الناصب والجازم وتجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها لحصول

المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثالها

اريد الحال تحقيقا فانه يقصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثمه اي هذا

جل

اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها

بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع او رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها

في وقت حصول الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لو كانت

حرف ابتداء ينقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا

كانت تامة فانه لا تقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى

دخلها لانه يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا عن وقوعه وما قبلها سببا لما بعدها

وهو متروك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك

في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى

ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايضا سار حتى

ادخلها بالرفع لان السير في هذا المقام متحقق والشك انما هو في تعين الفاعل

لجواز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة

لا كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحيته تقيده بقوله في التامة كالمعطوف عليه في

بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا

تركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد

ولام كي التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانها

يتقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام التاكيد
بعد النفي لكان لفظا مثلا وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي
جارة ولهذا يقدر بعدها فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة
فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم
من الجزاء اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله
معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتفاء
المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان
العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل لتغير اللفظ على تغير المعنى
فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدال عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل
الفاء احد الاشياء الستة ليعلم تقدم الانشاء او ما في معناه من النفي المستقل
جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على جملة السابقة امر نحو زرني
فاكرمك او ليكن منك زيارة فاكرمك او نهي نحو لا تشتمني فاضربك او لا يكن منك
شتم فضربة مني فيندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فاغفر ولا تؤخذني فاهلك
او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربها او هل يكون منكم ماء فشرب مني او تمني نحو
تاتيني فتحدثني ليس منك اتيان فحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو قوله تعالى لولا

انزل

انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في التمني نحو ليت لي
مالا فانفقه اذ ليت لي ثبوت مال فانفاق منه ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي
نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السماوات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او غرض نحو
ائتني فتصيب خيرا لا يكون منك نزول الا فاصابة خير مني ففي جملة هذه المواضع
معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف
على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سآتيك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فيجوز بدون تقدير احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر بمعنى الواو التي تنصب
المضارع بتقدير ان بعدها فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية
اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل
الواو مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء المذكورة ومثلها
الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك ليجتمع الزيارة
والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يجتمع منك اكل السمك وعلى هذا القياس
ثم يجب ان ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى
الى او الا ان داخلين على ان المقدرة بعدها لا ان ان ايضا داخلة مفهوم معنى الا يلزم
من تقدير ان بعدها تكرار نحو لازمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا ان

تعطي حقي فيبويه يقدرها بالا بتأويل مصدر فيما بعدها مجرورا بإلى بمعنى الى لانه مكان الى
ويقدرها بالى بتأويل مصدر فيما بعدها مجرورا بإلى بمعنى الى لانه مكان الى
اعطاك حقي والعاطفة الحروف العاطفة مطلق سواء كانت مجرورة
العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر هنا
شروط الصحة تقدير ان بعدها تنصب المضارع بتقدير ان اذا كان المعطوف
عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وشتمه او فشتمه او ثم شتمه فهم
ليس من الحروف المذكورة فتقدير ان بعد الواو والفاء ليس شرطا بالشروط
المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على
اولا المعدودات الناصبة بتقدير ان يعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او
اثرها هو او شرط معنى الآن وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وما
مقدرة بعد حتى والظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب
المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكر يلزم
ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال واحتسب به يلزم تخصيص الحكم بدون
في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب
ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز ان يقال

مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من الام الزائدة نحو اردت
ان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان
هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك لاكرامك واعجبني ضرب
اردت
زيد وغضبه ولضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى الاسم
صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح
يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي
بمعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها حتى التي بمعنى الى لان المعنى
اولا اغلب في حتى التي يليها المضارع واما الواو والفاء وأو فلانها لما
خصت بنصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت
عوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اظهار ان مع لا الداخلة على
ظهار المنصوب بها في صورة دخول الام بمعنى كي عليها اي على ان لا تستكره
بين المتوالين وهما لام كي ولام نفي نحو قوله تعالى ليلا يعلم واعلم ان
يقتصر في في المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم
بالمعنى تجيء من ان تراه تعرف قدره ان فتح او مع الشذوذ كقوله الا
احضر الوغى واشهد اللذة وانت مخلد في رواية النصب ولكن

ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم المضارع بلم ولما

ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي

الكلمات يجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي ينجزم المضارع بكلم المجازات

او كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف

ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم فعلان وهي الكلم المجازات ان ومنها

واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا

ومتى وهي يجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا ومن وما واي

واي واما الجزم المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجيء في كلامهم على

وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ

اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن

التعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال واما مع اذا فلان كلمات

شرط انما يجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا هو

موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي وينجزم المضارع

بان مقدرة وسيجيء بيانه اشارة تعالى فلم تقلب المضارع ماضيا وتقيه

ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها

من القلب والنفي ويختص لما بالاستغراق اذا استغراق ازمنة الماضية من

وقت الاستيناء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم او عقيبه

ولا يلزم استمرار نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم ولما ينفعه

الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل او يختص

بلما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما

بلما ادخلها ويختص ايضا بعد دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما

يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها

صلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع

ايضا فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل

في غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها

الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن

بعد الواو والفاء وثم نحو وقلت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا معك وثم ليقضوا ولا

يراد بالمطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا النهي

ولام الامر وهي يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل

والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين

لسببية الفعل الاول ومسببية الثاني او بجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي
المصنف وكلام الجازات ما تدخل على شيئين تجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلام
الجازات لا يجعل الشيء مسببا لشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية
شيء لشيء بالمعنى وسببية شيء لشيء وجعل كلمة الجازات دالة عليهما ولا يلزم ان يكون
الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما
نسبة يصح بها ان يورد هما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك
ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا
ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني
انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده
وهذا الفعلان اولهما شرط لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه
يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني
ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب لمضارع
لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل لكون المضارع معربا
قابلا للجزم وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم
وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل

المعمول نحو ان اتاني اتيته او اتيته واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تقديرا للماضي
نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان تفصيلا لقوله لم
يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا نحو قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا
بقد كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت او فقد صدقت لم يجز الفاء في
الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة
كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق
لانه لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب
دخول الفاء فيه وان كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم
فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه
فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر تغير معناه كما لو تؤثر
فنوتم بالفاء واثرت تغير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فتركت الفاء لوجود
الرابطة وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله
منه او ان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء
الماضي بقد لفظا كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا نحو ان اكرمتني
اليوم اكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي

فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر ونهي او دعاء او استفهام

او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع

لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية

التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد

امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما شرط اسمية الجملة الجزائية

لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت بالاسمية قرينة لها

وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي تجزم بها

المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك او ان تزرني اكرمك

والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم

ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن مالا

والعرض نحو الا تنزلنا تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع

بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية

سببية ما تقدم له فح تقدير ان مع مضارع يوخذ مما تقدم ويجعل المضارع

الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الا

شياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه

بلو ذلك المطلوب سببا لها وهي سببية له فاذا كان المضارع الواقع

بعدها تفيد تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها

تقدير ان مع ذلك الفعل وتجعل المضارع الواقع بعدها مجزوما بها نحو اسلم

تدخل الجنة فان المطلوب باسلم الاسلام وهو مطلوب فايدته دخول الجنة

فهو سببا لها وقصد ادائه تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم

وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة

لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي للمثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل

النار عند الجمهور بخلاف الكسائي فانه لا يمنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور

لتقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم

امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف

قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل

يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني

ولي وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون

للاستيناف كقوله الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرء يجري

بمقدار

امر صيغة هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر

فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع يريدون صيغهما وفي بعض النسخ

الشرح لانه قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر

في معنى المصدر ايضا فاراد المصنف النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين

والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكره المصنف شرح صيغة يطلب بها الفعل

شامل للامر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل

احترز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احترازا عن مثل قوله تعالى

فبذلك فلتفرحوا فيهما قراءة على صيغة الخطاب ومن مثل صوروين وحكم احترازه

احترازا عن الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لا انتفاء ما يقتضي

اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته الاسم المقتضي للاعراب انما هي

وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في سكان الصحيح وسقوط النون

الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه الام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا

اضربوا واخشَ واغزُ وارمِ كما تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم يخشَ ولم يغزُ

ولم يرمِ وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة قائلا ان بعده اي بعد حرف

المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن اخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد عدوا

تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وانكان بعده حرف

وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي هنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف فيه

وانما هو باب الافعال لانه زيدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل

به الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة انكان بعده اي بعد الساكن ضمة

وهي للالتباس بالمضارع المتكلم المعلوم على تقدير الفتح فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح

الهمزة لالتبس بالواحد المتكلم المجهول او بالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء

وكسرة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل

ضرب لالتبس بالماضي المجهول من الاجرد او لو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع

المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال ما يكون بعد الساكن ضمة واضرب مثال

ما يكون بعده كسرة واعلم مثال ما يكون بعده فتحة وانكان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة

الهمزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم

يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة

حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم

يسم فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه

ولم يذكر هذا القيد هنا اكتفاء بذكره فيما سبق فانه كان الفعل الذي اريد حذف فاعله

واقيم المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل

وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم الواحد

وقد خرج عن الخروج عن الضمة على تقدير الكسر

ضرب ودحرج واعلم واخرهذا النوع من التغير لان معناه غريب فاخير لغرابته

غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسر ووزن فعل بالخروج من

الكسر الى الضمة وان كان غريبا دل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى

الضمة ثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخوفه وليضم الثالث مع ضم

الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب وليضم الثاني

مع التاء نحو تعلم وتجهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة المضارع علمت وجاهلت ودحرجت

خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه فقط معتلا

لئلا يرد عليه مثل طوى ورود من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في

يروى ويطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد مثل عور واعور

وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للمفعول منه كما ذكر وتبعه

ذكر معتل العين في المبني للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا الا فصح فيه قيل وبيع

اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقيل فابدل

واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع

شرح الرضي حقيقة الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها

قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال

بعضهم الاشمام هاهنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف

ما نجده في التصريف بكسر فاء الفعل نحو الضمة

ما نقلوه عن الفريقين وقال بعضهم هو اتيان بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور

والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضمة في اول هذا الحرف وجاء الواو ايضا

لا علامة

بعض فقيل قولا وبيع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله يمثل

المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين هو باب الانفعال والافتعال

تنبيه والقيد في مبني اللتين الثلاث في اذ تبر وقيل فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخرج واقيم

لان ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذا اصلهما استخرج واقوم بالواو

الياء

ولا يجوز لهما

سكونهما والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتها اليه وتقلب الواو ياء اذا كانت واو فيقال

استخرج واقيم لغة واحدة وانكان اي الفعل الا يا ان يحذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا

لا يتعلق الا بالكون في عاله

وهو في المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل الواو لخفة الفتحة وثقلا

الياء بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا ياء كان او واو نحو يقال ويباع ويختار

زيادة حرف المضارعة لا يسمى مع ضمه

ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وفي المتعدي فالمتعدي من

يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فانكل فعل لا بد له من فاعل

التوقف فهم المطابق فهم معنى متعلق في الجملة تساهل

يتوقف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن

فاعله ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل

توهم تأمل

ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي بخلاف فان فهمه موقوف على تعقل المفعول به بحيث لا يتعقل

تعقل الابعد تعقل بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله

هذه الامور ممكن وفي المتعدي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على امر غير الفاعل كالفعل فانه

لم تعلق بواحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات لا يتوقف

المتعدي غير متعد اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو

او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول آخر

في اللام كثيرا والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى

ثلثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى المفعولين

ادخلت عليهما زاد مفعولا آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبا وخبر واخبر وحدث

فليست اصلا في التعدية الى الثلاثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاول

وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار

كقولك اعلمت زيدا والاستفهام عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولي

باب علمت في وجوب ذكر احدهما دون الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين

ايضا وكانهم اراد بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي لتساوي الطرفين

وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلاثة للظن وزعمت وهي يكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت وكذا

هذه الثلاثة للعلم تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي تلك الجملة من حيث الاخبار

بها وهي من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما تنسبه

اليه عن حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك

ظننت لبيان ان ما تنسبه اليه هو الظن وكذلك بواقي الافعال فقصد بهذه الافعال الجزئيين اي جزئي

الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها ومن خصائصها هي جمع خصيصة وهي ما يختص

به ولا يوجد في غيره اي من خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احدهما

مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قبيح لان المفعولين معا بمنزلة اسم

واحد ومع هذا فقد ورد ذلك في القرآن على قلة اما حذف مفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا

يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة

تحتها على قراءة بالتاء الفوقانية والقراءة الاولى ظاهرة والثانية ارجاعه الى البخل

ولا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني

فكما في قول الشاعر لا تجعلنا على غيرك اتكالا قد وشينا الاعداء ولا تجعلنا جازرا عين

وهو المفعول الثاني في باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا فقال يعطي الانام

ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذف معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذا

لم يعطي لم

لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم وظن واما مع قيام القرينة فلا
باس بحذفهما نحو من يسمع يقل او يخل مسموعه صادقا ومنها ان من خصائص افعال القلوب
جواز الالغاء او ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو
زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على تقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا
او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء مبتدا وخبر مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقيل
وجعلهما
الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال
على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء
اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على
تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقيل يقع الالغاء
فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست
احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومعموليها نحو سوف احسب
زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور
واجب ولهذا قيد جواز المنع عن الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تاخرت
يعني عنهما وانما خص هذه الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه كثيرا او
قوعه ومنها ان من خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوبا ابطال عملها لفظا دون
معنى

معنى سببه وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المعلق
ما له صدر معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل لام الابتداء
الداخلة على معموليها مثال علمت ازيد عندك ام عمرو مثال التعليق بالاستفهام وترك مثال الاخير بالنفي
لمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان
هذه الثلثة يقع في صدر الجملة وضعا فتضمن بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب نصب
جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعي هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة
مفقودة الزوج تكونا كانت المعلق لامع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لجوز بها وجوده فلا تقدر على
التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديره لان معنى علمت لزيد قائم علمت
قيام زيد لما كان كذلك عن انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزئيها على الجملة المعلقة
نحو علمت ازيد قائم وعمرا قاعد والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء
جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل
في اللفظ لا في المعنى ومنها ان من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكونا فاعلها اي فاعل افعال القلوب
ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز
اتحادهما بافعال دون فعل اخر نحو اياك ظننت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك

بيانه ان رجلا كان اختين
او لا فلا يقدر على التزوج
فيهما الا اذا كان معلوم

في سائر الافعال فلا تقل ضربتني وشتمتني بل قل ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان الاصل الفاعل
موثر والمفعول متاثر واصل المتاثر ان يغاير المتاثر فاذا اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا بقدر الامكان
اتحادهما معنى تعاكسا لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل
والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا
بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غاير بقلبه مغايرة المضاف
للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب كان
المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة
فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني
فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والعلمية على رأى القلبية فجوز
فيهما ما جوز في من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد رأيتني
للرماح دريئة من غير يمنيني تارة وامامي وقوله تعالى انه اراني اعصر خمرا وبعضهم
ادخل بعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها
الاول وهو اما العلم والظن بحيث يمكن ان يتوهم ان هذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين
وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان للكل معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت
ذا حال وحسبت بمعنى ذهبت وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الاخر الى مفعول
واحد

واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي
جعلته مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم
وقلت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفسه من قولهم علمت الشيء
وعلمت بمعنى ادركت وبمعنى البصرية وبمعنى الجهرية قريبة من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى انظروا
ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان
لها معان اخر قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشتق الشفة
لعلياء ولوجدت جدة ووجدة موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها
ليس بمعنى العلم والظن افعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال
الناقصة وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي العهد فيما وضعت له هذه الافعال
هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العهد في الموضوع
لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة وكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال
التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيها وضعت لم
لا تقرير وحدها انما جعل التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لاتمامه
لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار
في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع تقرير الفاعل على صفة

على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا الافعال منها فلا شك ان كل جزء من تمام الموضوع له بالنسبة

الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عن مفهوم الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل الامر

قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو

التقرير المذكور للصفات كلا في افعال التامة فان الغرض من وضعها وضع بجموعها لا

التقرير بحسب ما عرفته عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال

التامة اصلا وهي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وا[illegible] وامسى وظل وبات واضحى وعاد

وغدا وراح وما زال ومنفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يكن

سويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لم يستغن عن

الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كقولك تمت الصفقة

بهذا اي صارت وتمت عشرة اي صارت عشرة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء وجاءت قولهم ما جاءت

حاجتك ناقصة ضمير اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وضمير

لم تكن هذه على قدر ما تقدم من الغرابة باعتبار خبرها لما في من كانت امك ومعناه اي حاجة صارت حاجتك

وجاء ابن قعدنا ناقصة في قولهم ازهق شقوة حتى قعدت اي صارت الشقوة كانها حرية

ابن مع قصر قال الامر لئيم لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء

تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر

واذا اعطيها الحكم معناها ان معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب على فعل صار زيد

فيما فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على

الجملة الاسمية اعني زيد غنيا وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غنيا اثر

ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع اي هذه الافعال الخبر الاول لكونه فاعلا

وتنصب الثاني لشبهه بالمفعول به لتوقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون

ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا او كائنا في زمان الماضي دائما من غير دلالة

على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافقر

بمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف

التفسير على الاخر لاعلى ما هو قسيم منه كقول الشاعر وتبقى قفرا والمطي كانها قطا الحزن قد

[illegible] فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا يكون فيها ضمير الشان هذا ايضا

على قوله لثبوت خبرها اي يكون كان ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسمها والجملة الواقعة

بعدها مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع

تامة عطف على قوله تكون ناقصة او كان يكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى

وقع وثبت قولهم كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله كن فيكون ويكون زائدة وهو الذي

[illegible] للحال بمعنى قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد

لان المراد بكون نكلم ما في وضع الحال

حال كونه صبا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكرهن بين الكسين

مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار

زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال

من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كان او من

بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا

وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى

واضحى لاقترانه مظمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بمورودها لا بصورتها مثل اصبح زيد

قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول تدل على اقتران مضمون الجملة وهو

قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس مثال الاخيران ويكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى

زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة

بمعنى الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقترانه مضمون

الجملة بوقتهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت

بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات مريضا

وقد يجري هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبتت امينا طيبا لكن لما كان مجيئهما

تامتين في غاية القلة جعلوا في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال

السابقة واضحى وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار

مثل قولك اضحى وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا اي مشى في وقت الغداة وراح

اي مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال

الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحق

ولما لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها اضحى وعاد وغدا وراح فاسقطها

عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحق وما زال من زال يزول لا من زال

يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا

بمعناه وما انفك ايضا لانفصال الاستمرار خبرها او خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا

تشبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما خبرها قسم على حدة من المنصوبات

فاعلها خبرها او من وقت يمكن ان يقع عادة فمعنى ما زال زيد اي استمرار امارته من زمان قابليته

وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي اخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت

ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية

معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي دخول ادواته

عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل

ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم لاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي تعيين

بمدة فهو خبر لها فاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان لم وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي
مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدم الزمان قبل فلا يشترط
من حصول الكلام بفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم امن اجل ان لتوقيته امر عن
ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة
غير مستقل بالافادة مثل اجلس مادام زيد جالسا او اجلس مدة دوام جلوس زيد فيها
دام لم يشفع مادام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال
المصدرية يجوز النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة
الى وجود كلام وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا او في زمان الحال مثل ليس زيد
قائما الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة
بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله
مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا
سيبويه ويجوز تقديم اخبارها او اخبار افعال الناقصة كلها على اسمائها اذا لم يكن فيها
تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي جوازه
وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يتعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك
وتاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط

فينبغي

فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وحينئذ يجوز ان يقول صاحب الكشاف اعلم كون
وهي الافعال الناقصة في تقديمها تقديم اخبارها عليها او على تلك الافعال وقعت على ثلثة
اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى ليس وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا
يجوز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اربعة
اقسام ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فللامتناع تقديم ما في حيز النفي
لانه يقتضي التصدير واما اذا كانت مصدرية فللامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر
لان هذا الحكم خلاف ثابت لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا عنه من جانب الاصل من جانب
الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقوية مذهبهم فكانه لا يخالفهم في ذلك الخلاف فيه في دام لان
دام النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم
ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم يختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض
فان الافعال هنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو الذي يختلف فيه
حكمه ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة النفي اذ
يمنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على
ان فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة
بين الفريقين ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل مادة اولها ما الناقصة من القسم

المعنى في لو نوع الخلاف فيه بل ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع لدنو خبر
الخبر بلا لتر على قرب حصول للفاعل رجاء منصوب على المصدر بتقدير مضاف ادنو
رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا بحسب نفسه في قولك
عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا
انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا ابدنو حصوله بان يكون
المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصول للفاعل فكلمة قولك كاد زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب
حصوله للفاعل اخذا فيه ابدنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم
المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاولى
وضع لدنو الخبر رجاء عسى فالسبوبه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في
المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع
والامر ونحو الى غير ذلك من الامثلة وانما لا يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كالعدة
الانشاء انه الاعلى من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استحيل عسى
زيد ان يخرج وهو ان يكون بعدها اسم ثم فعل مضارع مصدر بان لا استقبالية تفيد
لمعنى

المعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال قد يدخل عسى وليس في خبرها
بالجر اعني زيد الخروج بتقدير مضاف اما في حالة الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في حالة
الجر اعني زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا على قصة وقبل المضارع
مع ان مشبهة بالمفعول وليس بخبر يعم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان الحمل
على قارب زيد ان يخرج الخروج ثم تقول الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على
المفعولية صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانصب لشبهه بالمفعول وعسى
على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم
تفصيل او ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي
ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان يكون مذكرا مرفوع فقط وهو ما
كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن خبر لاشتمال الاسم على المنصوب والمنسوب اليه
كما استغنى في عليت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر فاقيم مقامه فهو في هذا الاستعمال
ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد
تامة فههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوع بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى
زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى
ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدم عليه وان اعمل الثاني

كان اسم عسى ما استكن فيه ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهو على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا

وقد يجرد ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فلكن اذا كاد زيد ان يخرج

لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله تعالى عسى الله ان يأتي بالفتح

واراه قريب كان الاصل عسى ان يكون واراه فحذف ان دون الاستعمال الثاني

لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني ما وضع لدنو

الخبر حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على تحصيله

للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول

الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان يدل على الاستقبال الخالص للحال وقد

يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله

قد كاد من طول البلى ان يمحى فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطي كل

منهما حكم الاخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال الكسائر

فعالة افادة ادوات النفي نفي مضمونها على قول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل

نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلق ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فلقوله تعالى

كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل قوله فذبحوها واما في المضارع

فلتخطية الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب ميه يبرح بانين لا على

زوال

زوال رسيس الهوى وتسليم تخطيهم وتغير قوله لم يكد بقوله لم اجد فلو كان نفيا

للاثبات لما اخطأوه ولما غير تخطيهم واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون

بلا على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه وقتا ما وقوله فذبحوها قريب يدل على

ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت

وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطية بعض الفصحاء ذو الرمة وذو الرمة

تسليم تخطيه وعن عتبة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه شريح فغيره

فلاقيته حديثا ايبذلك فقال اخطأ ابن شريح في انكاره علي واخطأ ذو الرمة حين

غيره كقوله تعالى انها هو لم يكد يراها ولم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على

كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في

افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد

عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا ذكر ابن المحبين لم يكد

رسيس الهوى من حب ميه يبرح حين اراد بالنفي الداخل على كاد انتفاء قرب رسيس

الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال

وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك حتى لا يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه

تمسكه عليها والثالث هو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو

أخذ وشرع وطفق بمعنى أخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفق وطفوق
وقد جاء طفق كضرب يضرب وكرم بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت
للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة الا
مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول
وطفق يخصف وانشد بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى في كلام
الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهين نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء
زيد وتارة اي يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد فعل التعجب ما وضع لانشاء
التعجب في بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعل بصيغة التثنية فافراد الفعل
بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغة
وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل
وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الى بمثل لله درة فارسا وراها
لم لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شك عنه فانه فعل وضع لانشاء التعجب
للذم او المدح او الاغراء لكراهة الشاعر والمراد بالعنه الاصابع وفي الجملة من
يحتمل الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع
او المراد ما وضع لانشاء التعجب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض لكثرة
ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب او ما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما افعل

الاول تضمنه تركيبا افعل واخرهما صيغة افعل تضمنه تركيب افعل به يجوز ان يكون في
هذين التركيبين وهما فعلا التعجب غير متصرفين فلا يجوز ان الى مضارع ومجهول وتانيث
في بعض النسخ وهي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان من
تعجب كما يبنى منها افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد
ولا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشتهى الطعام او ما اشتهت
الكلب ويتوصل الى الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من بابي او تلاثي مجرد مما فيه
ما لا تعلق
ثلاثة او عين مثل ما اشد استخراجه واشد باستخراجه او يتوصل ببنائهما من فعل لا
يبنى منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب
بتقديم او بتقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل
او تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قدمنا التقديم والتاخير بما
ليدل على انه ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام بيان الاحكام
يقتضي
في السر لهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا
مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف
بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخير غيره يستلزم تقديم غيره فلو
هما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كلا واحد

منهما وان ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه منفصل عنه بالقصد فكانه اجرى القصد والتفرق
فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد
لا جرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم
ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كافة مثل ما كان احسن زيدا ومعناه
انه كان له في الماضي حسن واقع دائما الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبل زمان
او مبتداء على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف او بالمبالغة
وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب تعجب لانه انما يكون فيما يخفى سببه
عند سيبويه وما بعدها بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة
الاخفش والجر بحذف الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية
ما بعدها مبتدأ قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جعل سبب حسنه فاستفهم
وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين واما احسن بزيد
فافعل صورة امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحمد صار ذا حمد
فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو
ان يقول ابوان يقول على ما هو القياس فالضمير عند سيبويه فاعل لان الفاعل واحد لبه الا
مفعول عند الاخفش لاحسن بمعنى صيره ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة

بجعل الاسم متعديا في المعنى صيره ذا حسن والباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون
همزة احسن للتعدية كاخرج فقيل همزة الفعل ثم هو فاعل او احسن انت بزيد او زيدا جعله حسنا
مجيء صفة به وقال الفراء وتبعه الزمخشري بان احسن لكل احد بان يجعل زيد احسنا وانما يجعل كذلك
ان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كلها يمكن ان يكون
باختصار **افعال المدح** يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب وضع افعل وضع لانشاء
مدح او ذم فلم يكن مثلا من حسن وذم منها لانه لم يوضع لانشاء فمنها نعم بئس وهما في الاصل
فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرحه لغة بني تميم فعلى اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه
حلقية اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين
بالفتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين وكثر في هذين
الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة
العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما شرط ما نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني
وهو الواحد في معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال
يكون واقعا في القسم نحو نعم الرجل زيد ويكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب
الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل زيد او نعم وجه فرس غلام الرجل وهذه جزئية ويكون مضمرا
مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او نعم صاحب رجل او زيد

او حسنا لوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوبا المحل على التمييز مثل فنعما هي او نعم شيئا هي وقال الفراء وابو
هو موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة او نعم الذي
فعلته هي او الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء وفي فنعما هي نعم الشيء هي
الفاعل لكونه بمعنى ذو اللام وهو مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعده الجملة الواقعة
لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ اما قبله او الجملة الواقعة
قبله غالبا جزء ولم يجيء هذه الجملة الواقعة جزءا الا ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف العهدي مقامه وقد
تبتدأ محذوفا وهو مثل نعم الرجل زيد في هذا المثال اما مبتدأ او نعم الرجل هو ما عليه
واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد او هو زيد
فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص بعد نعم
وقوعه مخصوصا مطابقته الفاعل اي مطابقة للفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تأويلا وفي
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نعم الرجل زيد ونعم الرجلان
الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعم المرأة هند ونعم المرأتان الهندان ونعم النساء الهندات و
يجوز ان يقال نعم المرأة هند ونعم المرأة هند لانهما لما كانا غير مصرحين اشبها الحروف فلم يجب الحق
العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا وقع المخصوص على الذين كذبوا جمعا
افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص مثل الا يقدر مثل الذين كذبوا

بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثلا القوم الذين المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص
اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى العين اي اليوم بقرينة ان ذلك في قصة وقوله تعالى ما هذه
اي تحقيق وسماء مثل بئسة افادة الذم والتشبيه والاحكام ومنها اي من افعال المدح والذم حبذا
بقرينة قوله والارض فرشناها
حبذا وهو اي مركب من حب الشيء او حب اذا صار محبوبا او من ذا وفاعله اي فاعل هذا
الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص
مثنى او جمعا او مؤنثا بخلاف سائر الامثال التي لا يتغير فقال احب الزيدان او حبذا الزيدون وحبذا
هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص اعرابه اي اعراب المخصوص حبذا كاعراب المخصوص نعم على الوجهين المذ
كورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي قبل المخصوص حبذا او بعده اي بعد المخصوص تمييزا او حالا على وفق المخصوص
في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث نحو حبذا رجلا هذا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا
زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او
الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيد مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد
تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص **الحرف** ما دل على
معنى في غيره وكلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا
بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن
ثم لا يجيء الا بعد ان يدل على معنى في غيره احتراز في جزئية للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل

معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قمت من الجلوس حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او ما يصل

فان معنى الافضاء الوصول وما عدى بالباء صار معناه الايصال او معناه معنى الفعل وهو ما

استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع

المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا نحو مررت بزيد وانا مار بزيد او كان

في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة

لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها او لان

اثرها فيما يليه الجر وهي او حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانها

ليس لها اسماء خاصة يعرف بها فيها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو

والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواو اي الواو التي بقي

ربما وغيرها من حروف الجر تسعة رب والقسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومن ومذ وخلا وعدا

وحاشا في العشرة الاول لا يليها الا حرف والجملة التي يليها يكون حرفا واسما والثلثة الباقية

يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة التي لا يلاقي الجزء

الاول اذ لا معنى لابتداء الغاية وقد كثيرا يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها

الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذه الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان

نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته من الابتدائية صحة ابتداء الى مكانها يفيد فائدتها في مقابلته

سرت من البصرة الى الكوفة ونعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر

يطلق على الابتداء ويجيء من للتبيين ايضا لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول

موضعها مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فان قلت لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى

وبالبعض وقد يجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانها نحو اخذت من الدراهم وبعض الدراهم

بعض

فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد

وما جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد

كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وتبيينهم بما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب

نحو لينزغ يغفر لكم من ذنوبكم اي بعض ذنوبكم والمحتمل لا يكون

مثلا يكون فيها للتبعيض والتبيين وقد كان بعض مطر او شيء من مطر وهو وارد على الحكاية كان قائلا قال

صحة الاثبات اصل

فلما كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء او لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن

سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلبا

لا يحل منتهى اليه باعتبار الشوق والميل ويجيء مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم مع

اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية ويجيء مع كثير ولم يكتف في كونها بمعنى مع بتثنيها

بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفرقة الواقعة بينهما بالقلة والكثرة ويختص حتى بالظاهر

اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لانقلب الضمير المجرور بالمنصوب لجوازه

بعدها بخلاف الجر فانه يجوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل

المدة والجهة بحكم شذوذه فلا يجوز به قياسا في الظرفية او الظرفية من حيث الشيء وحقيقة نحو
الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل او
الباء للالصاق او لافادة لصوق امر الى مجرى الباء هذه كما تمسحت في مررت بزيد فان الباء فيه بمعنى
لصوق مرور كان بزيد او بمكان يقرب منه زيد والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه
بمجرى نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه او مع شرجه فمعنى مصاحبة السرج واشتركا
مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملتصقا به فلا لصاق يستلزم
المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجرى في مقابلة شيء اخر نحو بعته بذلك
والتعدية اي جعل فعل اللازم متعديا بتضمين معنى التصيير ادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد
صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء
واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فهي في الجر بالحرف كلها
سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الجر
في الاستفهام بهل لا مطلق نحو هل زيد بقائم فلا يقال ان زيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد بقائم
وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في هذه الصور في ساد في غيرها اي غير الجر الواقع في الاستفهام والنفي
سواء لم يكن لجر الجر نحو حسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقيد اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والطيبة
او كان جرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد

في الجر

او بلا

ولا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل لبيان علة شيء ذهنا نحو جئتك لتكرمني او خارجا نحو خرجت لمخافة
بمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو اردت لكي لا يعلم
معنى الواو القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار
ذباب وفي للتعليل لانشاء التعليل ولهذا اوجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام
لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقق التعليل الذي هو مدلولها
لا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على مذهب الاصح
مذهب ابي علي ومن وافقه قيل لا يجب ذلك والمحتاج عن الصفة الوجوب وهذا الذي ذكر من التعليل
اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التعليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعلها
الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتعليل المحقق ولا تصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته
ورب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمال لوجود القرينة نحو
رب كريم لقيته وقوله تعالى ورب على مصر منهم لامرجة لم يميز بنكرة مضمونة على تمييز والتمييز مفرد وان كان
المرمى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو رب رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء
كون المكونين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربه رجلا رجلين
رجال وربها امرأة وربها امرأتين وربهن نساء ويلحقها اي بما الكافة المانعة عن العمل فتدخل
على الجملة نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم نحو ربتجرة نحو ربتجرة سبقت صبقل

يدعى مفعولا من مقام بالضم وسكون القاف بالضم والمد
لا يبين لا يضاف الا الى المتعدد
عرفها بالبيان وتجلاء الشيء
موضعه انجلى الثوب اجرى
طعنة تجلاء بين بصرى
بينة كان في الشيء المعنى
وكثرة على يا بسوق
في بصرى شام

بين بصرى وطعنة تجلاء وواوها او واو رب في كلها بين خلف على نكرة موصوفة مثل شعر وبلد
لسوقها اشد الا ايعافير والعير وهذه الواو للعطف عن سيبويه وليست بجارة فان لم
يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اول فقد رأى لم معطوف عليه وعن الكوفيين
انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون لها
معطوف عليه لان ذلك تعسف وواو القسم وهي انما يلي عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال قسمة
والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا
يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني خطأ للواو عن درجة الباء وهي مختصة بالظاهر يعني الواو
مختصة بالاسم الظاهر سواء كان اسم الله او غيره فلا يقال وكل لافعلن مثلا بل يقال والله
او رب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحطها رتبة عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد
القسمين وحظ الظاهر الاصالة والتاء مثلها او مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها
لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو
بتخصيصها ببعض المظهر وخصوصه ما هو الاصل في باب القسم وهو الله تعالى واعم منهما
الواو والتاء في الجميع اي جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا
وعلى اسم الله خاصة فهي كما يكون عن حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله لافعلن واقسم بالله وكما يكون لغير
السؤال يكون السؤال ايضا نحو لافعلن كذا وبالله اجلس وكما يدخل على المظهر يدخل على المضمر نحو بالله

لافعلن وبك لافعلن وفي الموصول على المظهر لا يختص باسم الله بل يعم خاصة نحو بالرحمن لافعلن
بخلافهما فانهما يختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من
الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص ويوجد بدونه
لكان اثباتا وتلقى بجواب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي وهما ولا فاللام في
الموجب اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان في النفي ادخلت الاسمية نحو والله
ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد
وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال
فلا يكون الا بمعنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم
اذا عرف بتوسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدخل على جواب القسم او تقدم القسم ما يدل عليه
بالجواب نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن جوابه في هاتين الصورتين لوجود
ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكن اللفظ لا يسمى الا على الجواب
لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن الجوهري الجاء شيء وتعديته عن شيء
وذلك اما بزواله عن الشيء الذي وصوله الى شيء ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او با
لوصول وحده نحو اخذت كتاب العلم او بالزوال وحده نحو اذيت عن الدين وعلى للاستعلاء اي
شيء على شيء نحو زيد على الصهوة وعليه دين وقد يكون اي عن وعلى اسمين ويعلم ذلك بدخول

من قبلهما نحو من عن يميني ومن عليه ومن فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالأسد
وزيد نحو ليس كمثله شيء إذا التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون الكاف اسما
بمعنى المثل نحو ليس كمثله شيء عن كالبر المبهم إذ عن اسمان مثل البر والمزايا للاطافة وتخص
أو الكاف بالظاهر بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كم استخدمنا عنه بمثل ونحوه وقد يدخل
في السعة على المرفوع نحو ما كانت خلافا للمبرد فإنه أجاز ذلك مطلق نظرا إلى ما جاء في بعض
أشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي والحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني إذا
أريد بهما الزمان الماضي فالمراد أن مبدأ زمان الفعل المثبت أو المنفي هو ذلك الزمان
الذي أريد بهما لا جميعه كما إذا قلت سافرت من البلد منذ ستة كذا فلان أو ما رأيته منذ
ستة كذا بشرط أن يكون هذه الستة ماضية لا تكون فيها فإن معناه أن مبدأ مسافرته أو
عدم رؤيته كان هذه السنة وامتد إلى الآن والظرفية تطلق على الابتداء أيضا وهما للظرفية
المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الذي أخذ الذي اعتبر به حاضرا وإن مضى بعضه
يعني إذا أريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد أن جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان
الحاضر نحو ما رأيته منذ شهرنا ومنذ يومنا فإن جميع زمان انتفاء الرؤية هو هذا الشهر أو اليوم
الحاضر عندنا لأنهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل إلى ما وراءهما فكيف يجعل مبدأ
ابتداء زمان الفعل فالمثلان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن أن يجعل الأول

نحو هم بحسب الظاهر لكن يتقرر معناه في عبارته مذ دخل شهرنا وحلنا وخلو عند الاستثناء لا
استثناء ما بعدها عما قبلها فإذا جرت بها ما بعدها كون حرفا جارة ويعلم الاعتبار ذكرته هنا نحو
في القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد وإذا نصب يكون أفعالا الحروف المشبهة بالفعل وجه شبهها
بالفعل فلا تقسامها كالفعل الثلاثي والرباعي والخماسي وبناؤها على الفتح مثل إن وأخواتها فإن معنا
في الأفعال مثل أكدت وشبهت واستركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب أن يعبر عنها بالأحرف
منها في صيغة المقلة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة
ستة
جمع الكثرة لم يتغير الأسلوب لم يسمى مع شروع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الأخرى على أنها
لو حذفت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل لتبلغ مبلغ جمع الكثرة وهو أن وكأن ولكن
ولعل أخرها لكونها للإنشاء بخلاف الأربعة السابقة لها إذ لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم
أن الكلام إنشاء أو قسم من أقسام الكلام إذ كل منها يدل على قسم منها كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك
والترجي والترجي سواء أن المفتوحة فهي بعكسها أي بعكس قسميها على حذف المضاف بأن يقتضي عدم الصدارة
لأنها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما ولو وقعت في صدر
الجملة بأن المكسورة في صورة الكتابة وإنما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء
الصدارة لأن مجرد الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها هذه الحروف فما الكافة فتلغيها أي تعزلها هذه الحروف
عن العمل لأن ما الكافة على الأفصح أي أفصح اللغات مثل إنما زيد قائم وقد تعمل على غير الأفصح كما وقع

في ابعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف اي حين تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن
العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان الكلمة لا تغير الجملة ولا تخرجها عن
كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة تاكيد وان
المفتوحة مع جملتها ايضا اسمها وخبرها سماهما جملة باعتبار ما كانا عليه قبل دخولها
عليهما في حكم المفرد ومن ثم اي ومن اجل فرق المذكور وجب الكسر في موضع الجملة اي
موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء
اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان
مقولا القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان الصلة
لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا
عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب
كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا
او حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهارك انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا
قال ولولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ ولولا انك
مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها
معمولا لفعل الواجب دخوله لولا التحضيضية عليه نحو لولا اتيت معادلك زعمت انه لولا

ولولا انك ضربت صدرك وكذلك لولا انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لولا فاعل محذوف والتقدير
ان يلزم مفرد نحو لولا انك قائم او لو وقع فيما مكان جاز في موضع تقديران تقدير المفرد وتقدير
الجملة جاز الامران اي الفتح في ان فالفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير
جعلها معهما جملة مثل يكرمني فاتيه اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من
يكرمني فانا اكرامه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه
اتيه اكرمه لو اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ
او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة
يجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها
مع صلتها في محل الجر اذا عبودية للقفا واللهازم ثابت وتمام البيت وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله
الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه ليس يخدم
قفاه ولهازمه اي همه ان يلطم ليعظم قفاه ولهازمه واللهازمتان عظمتان ناتئتان في اللحيين
تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحدة او بارادتهما مع احوالهما تغليبا وشبه بالجر عطف
على اذا عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في اكثر من النسخ فهي جملة اشباه قولهم
واما قوله اتيه احبه الا فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقول اتيه تعين الكسر

لان اول المقولات انى احمد الله لا لمعنى المصدرى فان معنى المصدرى اعنى الحمد قول حاصل
من جنس المقولات فان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اولا اقول انى تعين الفتح لان اول
ما اقول هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذا كان
لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لانه فى حكم العدم اذ
فائدته التاكيد فقط جاز العطف على محل اسم ان المكسورة من جهة انه فى محل الرفع سواء
كانت المكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم
مثلا ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان فى هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة
حكما حيث يكون مع ما علمت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان
المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها شيئا
فى العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مطلقا بخلاف ما ذكر حيث قبل المعطوف لفظا مثلا ان زيدا قائم وعمرو
تقديره مثلا ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لفظا ولا تقديرا
لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد مثلا ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل
من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل فى رفعه ان ومن حيث انه
خبر عن المعطوف عليه لا يكون العامل فى رفعه الابتداء فلزم اجتماع العاملين اعنى ان والابتداء على رفعه
باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون فى صحة هذا العطف مضى الخبر فان عندهم لا يعمل ان

والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
ولا اضر لكونه اى لكون اسم ان مبتدا فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور
فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور
المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائى فانهما يجوزان مثل انك وزيد ذاهبان العطف
على محل اسم ان بلا مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان فى اسمها بواسطة بنائه فكانها
لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن فى جواز العطف على محل اسمها كذلك مثل
ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو
لا ينافى المعنى الاصلى كما انه لا ينافى التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمها مرفوعا وعطف شىء
عليه بالرفع مثلا ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرو فلا يخرج وبكر ولا يجوز فى سائر
الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء معنى الاصلى فيها فلا تغير محل اسمها
وايضا لذلك اى لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التى
هى للتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التى هى ايضا لتاكيد التاكيد دونها اى دون المفتوحة
لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على خبر متعلق بدخلت
دخلت اللام مع المكسورة على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اى على اسمها
اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين ان نحو ان فى الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما

بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر اذ ذين لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور

لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك و

اختاروا التقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها

او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا يوافق اللام مثل ان في معناه الا

التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قوله الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفيف ان المكسورة

التشديد وكثرة الاستعمال فلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب

لغوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها

على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق

بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب

ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكونه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب

سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عندهم الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز

ادخال المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا والخبر

مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشتراط ان لا يكون

دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة

نظرا لمن الكاذبين خلاف للكوفيين في تعميمهم تعليم الدخول وعدم تخصيصه بدون

والخبر لانه اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيين خالفوا البصريين في تجويز دخولها

على غير دواخلها تمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قلت مسلما وجبت عليك عقوبة المتعدي

وهو شاذ عند البصريين ويخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في

ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة كما

سبق واعمال المكسورة بعد تخففها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم

واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الا

ضعيف على الاقوى وذلك غير جائز فقدر ضمير الشان حتى اسما يكون للمفتوحة بعد تخفيفها

والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها لتكون عاملة في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي

لا تكون عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا يكون والعمل في الظاهر وان كان

اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون

وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل المفتوحة على الجملة الصالحة لا يكون مفسرة

لضمير الشان مطلق سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدا والخبر او غير داخل وشذ

اعمالها اي اعمال المفتوحة في غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير

بالسعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في

ضرورة في المضمر فقد قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق

ويلزمها ان المفتوحة المخففة بكونها مقرونة مع الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل
انه ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم السين نحو علم ان سيكون
او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كلما قدرا وقد نحو يعلم ان
قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين ان المخففة وبين اداة المصدرية
الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع
اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل
بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل واحد منهما فالفارق بينهما
اما من حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من
حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان التمييز
اي لا نشاء وهي حرف ابتداء على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب
الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصله كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فادغم
الكاف لعلم انشاء التبيين من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان صرفت
عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد وهي على الصورة وفتح الهمزة لا وان كان المعنى على
الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن اختصاصها بالفعل
الاخر كقول الشاعر وتخر منشق اللوى كان شد ياه حقان وان اعملتها قلت كان شديه لكنه على الاستعمال

كويا كه جوى بستان كه تابان در لكد

الغير الافصح كما عرفت واذا لم تعملها لفظا فقيل خبر الشان مقدر عندهم كما ان المخففة ويجوز
ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعود الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين
منفردة وقال الكوفيين هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرية بالكاف الزائدة واصله
لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا يفيد ان ما بعدها ليس
كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى
الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد توهم ان عمرا ايضا
جاء لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجيء وتوسطا لكن بين
كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى او تغايرا معنويا واذا لم يكن هو المعنوي وبهذا
اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجيء وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن
عمرا قائم وتخفف اي لكن فتلغى عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت
مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريت عليه وفي بعض النسخ
على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش من انه يجوز اعمالها قياسا
على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي لا اعرف له شاهدا ويجوز معها اي مشددة
او مخففة الواو وهي اما العاطفة الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي
الاخيرة اظهر وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت

الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمني
زيدا قائما او اتمناه كائنا صفة القيام والجزء ان منصوبان على المفعولية بمعنى واجاز الكسائي
نصب الجزء الثاني بتقدير كان متمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا فالفراء
يقول معناه اتمني ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبي كانت رواجعا
والمحقق فيه على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت
ايام الصبي لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي ولا تشائية ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع
امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشد الجر بها قوله
اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقلية وانشد السيرافي في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم
يستجبه عند ذلك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه
بانه يحتمل ان يقول على سبيل الحكاية كان اقال المصنف في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع
آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجوز ان
يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل
ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما ثبت وجود
الجر بها وحكم بشذوذه حروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه
الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو

واما

واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعن بعضهم اي المفسرة منها وعند الاكثرين انها
بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب آخر الى ان بل التي بعدها مفردة نحو جاءني
زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها
وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة
لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع
الترتيب ومراد النحاة بالجمع هنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت
او اما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان
فقولك جاءني زيد وعمرو او قعد زيد او ثم عمرو او حتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما
دون الآخر فالواو للجمع مطلق لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب
فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا التركيب منها وجوبا وعدم الفاء
للترتيب او للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة
بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة
بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف حتى بحسب
اقتضاء وضعه جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها
ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعف فيه ليدل عليهما حتى يتميز الجزء

بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غير فصيح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق
بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء
وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من
وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم
وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب
الذهن ان يتعلق الموت او لا بغير الانبياء ويتعلق بعد تعلق بعضها بالانبياء وان كان
موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب تقدم قدوم الركبان الخارج
على دخولهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم ا
لحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى اقوى والاضعف كما يفيد عموم
الفعل لجميع اجزائه كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة
حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذا استعملت حتى الجارة في المعنيين
جميعا الا انهم لم يات في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة
استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معناها
جميعا ليبقى الاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنيها وهو كون مدخولها جزءا
لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين فكذا

في

في بعض الشروح ومن هنا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونها جزءا من متبوعه وعدم الحاجة
الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي
واو واما وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين او
الامور حال ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع
منهم اثما او كفورا لكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها
والعموم مستفاد من وقوعها في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة
لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى
الاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين لكن المتكلم لطلب التعيين
من المخاطب ومن ثمة اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما
لطلب التعيين لم تجز تركيب اريت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو احدهما وان ولي ام لكن
الاخر لم يلي الهمزة هذا ما اختاره المحقق والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح واريت
زيدا ام عمرا واحسن وافصح وحسن يكون تركيب اريت زيدا ام عمرا واحسن فصيحا وان لم يكن
احسن وافصح وفي الترجمة الشريفية انه وجد في بعض النسخ الكافية المقروءة على المحقق وعليه خطه
يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف اريت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعف
تقديم الهمزة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يوصف ضعيفا وبالجملة فكلام المص هنا لا

يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايده من ثم اي من اجل ما ذكر بعضهم كان
جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه
دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او وام مع الهمزة كما اذا قلت
اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم
لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك او لا وقد يجاب بنعم كلاهما
لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه ثم في الموضعين
واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد
منهما حكما اخر وجعلهما اشارة في كلامه الى شرط الاخر لا يخفى سماجته ولو اقتصر
على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز
وتعلق كل حكم بشرطه على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة
كبل الاضراب عن الاول ومنها الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها
لابل ام شاة وان القطيعة التي اريها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل
اعرضت عن هذه الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء اخر فاستفهمت عنه بقولك ام
شاة اي بل اهي شاء واما استفهام كما تقول اذ زيد عندك ام عمرو اي بل عمرو حين تقصد
عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما او غيرها

الا معها يعني اذا عطف شيء على اخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه واو لا باما ثم عطف عليه
المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ويعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك
جائزة مع او يعني اذا عطف الشيء على اخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما
زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاء زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف
العاطفة والا لم يقع قبل المعطوف عليه ايضا يدخل عليه الواو العاطفة فلو كانت
هي العاطفة للعطف يلزم ايراد العاطفة معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما الثانية
على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو
الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما
بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا بل ولكن هذه الحروف الثلاثة لا احدها
معينا اي لنسبة الحكم الى احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على تعيين في كلامه لا لنفي الثابت
للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم هنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد
لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف
عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون
المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه
بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاضراب الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا

صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب
بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف او بلا
جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن
المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى
ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن
لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي للنقلة
فيلو لايجاب ما انتفى عن الاول فيلو لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو
او قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظير بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فيبطل
النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء ولا يجوز
زيد لكن عمرو وقد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها
بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه
الا ان زيدا قائم واما زيد قائم وها ان زيدا قائم وتدخل هاء خاصة من المفردات على الاسماء الاشارة
حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهذين
وهؤلاء حروف النداء يا وهيا اعتبها استعمل لنداء القريب والبعيد والسهو
وايا وهيا للبعيد وايا بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما في حكم
فتدخل

فتدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب يقسم الى قريب متصف باصل القريب من غير زيادة القرب وله
كلمة او الى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر الهمزتان
فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال القريب حروف الايجاب
نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان وهذا بيان معاني تلك الحروف تبين
وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها او محققة لمضمون ما سبقها ما كان او غير فهي
في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبمعنى بلى في جواب
الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى هنا
نعم لكان كفرا فان معناه الست ربنا وقيل استعمل نعم هنا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من
انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا ذين اليس لي عليك الف درهم وقال نعم يلزم
اقراره وهو يقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني تنقض النفي
المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما
قام زيد او قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى
الست بربكم قالوا بلى او انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب
اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام لاستكراه استعمالها مسبوقة بالاستفهام
وذكر بعضهم انها يجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره

المعنى ويلزمها القسم ولا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت
انه ويجر بها ولا يلزم المقسم به الا الله والله ولعمري تقول اي والله واي وربي واي لعمري
واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق الخبر وفي بعض النسخ الخبر كقولك اجل وجير وان
للمخبر قد انا كذا زيد او لم يا تكذيب قوله او لم يا تيه وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول
ابن زبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء
بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان التقاء
الا ان التقاء شفاء للمحب فمجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها تصدق

حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا
زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل الا انها لا فائدة لها اصلا
فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى الاستغراقية
والباء في خبرها وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون
الكلمة والكلام سيما مهيا لاستقامة وزن الشعر ولحسن السجع وغير ذلك ولا يجوز خلوه
عن الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحى لا سيما في كلام الباري سبحانه
وان مخففة وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا
النفي نحو ما ان رايته زيد او ما رايت زيدا وقلت الزيادة ان مع ما المصدرية نحو انظر في ما ان

القاضي ادمة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لا نحو علمت ان قام زيد قمت والفتح الهمزة
وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين الواو والقسم المقدم عليه
نحو والله ان لو قام زيد لقمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى
ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى
اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ان تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا حال كون
تلك المذكورة مع ما شرطا ادوات الشرط ومع حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم
وعما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقك ان عمرا اخوك وقلت زيادة ما مع المضاف
نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها
بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو
او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى وما
منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم بيوم
القيامة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث تستغني عن القسم
فيزاد لذلك ومرد في صورة النفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور
سرى وما شعر اي في بئر حور الحور الهلاك جمع حائر اي هالك من حار هلك ومن

الباء واللام تقدم ذكرهما مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرار حرف تفسير اي
فهي تفسير لما فيهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه
اي مات وان هي مخففة بمعنى القول اي يقع متقدم بمعنى القول تقدم المطروق فالمطروق
غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا
مقدر اللفظ غير صريح القول مؤدى معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم قوله ان يا ابراهيم
تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك كتبت اليه ان ائتني اي كتبت اليه
شيئا هو ائتني فان حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى قلت لهم الا ما امرتني به
ان اعبدوا الله فقوله اعبدوا الله تفسير المضمر في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني لانه
مفعول صريح وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا الى ام موسى ان ارضعيه فقوله ان ارضعيه
تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا حرف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المشددة
فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية الجملة الفعلية فيجعلان في تاويل المصدر نحو قوله
تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت
اي خروجك واختصاصهما المصدرية بالفعلية انما عند سيبويه وتجوز غيره بعدها الاسمية قال الشاعر
الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوله في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة
المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها

للاسمية

للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلهما في تاويل المفرد الذي هو مصدر نحو اعجبني انك قائم
اي قيامك وفي معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدرة الكون نحو اعجبني ان
هذا زيد او كونه زيد حرف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما لما صدر
الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من
ذلك النوع ويليها الفعل وفي بعض النسخ وتلزمها الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا
وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت
على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب
له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها يستعمل
كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكا
نها من حيث المعنى على التحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سمي بهما
لمجيئهما لهما فان هذا الحرف اذا دخل على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقق
ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع توقعه اي يكون
مضمونه متوقعا للمخاطب واقعا على قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير
الا حصل من قريب ما كنت متوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذا ثلثة
معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد تكون مع التحقيق من غير التوقع

كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من النصب والجزم قال الشارح

الرضي وهو التحقيق وان كان قليلا مما وقع في نهج البلاغة **حرف** تغير التقليل او ينضاف الى التحقيق

الا فلد التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد يعلم الله

وجهد في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بعت ساذجا

حرف الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما على احد النوعين

الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية ازيد

زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء

كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعلا نحو زيد قام

الا على شذوذ وذلك لان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل

اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها ان تكون بمعنى قد وهي من لوازم الافعال فاذا لم

فعلا في خبرها تذكرت عهودا بالهمزة وحنت الى الالف الماضي وعانقته وان لم تراه في خبرها قبله

زائدة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها

من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل

ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو احوج باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه

على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة

اصله اتضرب بضربك زيدا وهو غير مستحسن هنا وهل لتحقيق الاستفهام فلا يحذف فعلها

بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة

فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعذر المستفهم عنه في استعمال الهمزة التي هي الاصل

في باب الاستفهام والاقوى فيه النصب والرفع وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه صورة

ام المنقطعة لم يتعد دلالتها الا ضرب عن السؤال الاول واستئناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان

قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول انتم اذا وقع واقبل كان واو من

كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من حروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف

تصرفها **حرف الشرط** ان ولو وامالهما صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه

بمعنى الماضي وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي

نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمك فمعنى مثال الثاني بعينه معنى مثال الاول يعني او وقع منك اكرامي

في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على انهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب

اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا وقد يستعمل كان في المستقبل

نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو للانتفاء الثاني لانتفاء

الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما المراد من الماضي

كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم قطعا لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا

ولو للمضي وان دخل على ما ان ان للاستقبال

قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاءهما

معا وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في فهم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف

وقد يستعمل على قصد التلازم بين اللازم والملزوم كقوله تعالى

لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هنا يدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى انتفاء الفساد

منتف فعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المحقق ان لو لانتفاء الاول لانتفاء

الثاني وخطأه عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء

الازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان بيان احد انتفائين

معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هنا كاستدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك

لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه

بان انتفاء الاكرام متعلق بانتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فرضا

ذلك الشيء بما بعد نقضين عنه نحو قولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استمر

الاهانة فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمان ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا

نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون ان واستجارك احد ولو تملكون

انتم فاجرهم وانتم مرفوعان بانهما فاعلين لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر

واما انتم فلانه كان ضمير مستتر فلما حذف الفعل منفصلا بارز ليؤكد الفاعل المحذوف

حذف

حذف الفعل والفاعل بعد من حذف الفعل وحده ومن ثم ورد من اجل لزوم الفعل بعد لو قبل

بعد لو المحذوف فعليها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح

للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل بصيغة الفعل موضع منطلق اذ موضع

يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في جزاء هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض

من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر

لا بدل له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر هنا فهو عوض عنه من

حيث المعنى والفعل الواقع جزاء عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر

بل كالعوض وهذا اذا كان الجزء مشتقا يمكن اشتقاق فعل منه مصدر وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق

الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد جزاء لتعذر وقوع الفعل في موضع الجزاء كقوله تعالى ولو

انما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعل في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام

في اول زمان التكلم بالكلام فيجب تركه لكونه ظرفا للزمان واحترز به عن توسط القسم بتقدم غير الشرط على الشرط

متعلق بتقدم لزم الماضي اي لزم القسم ان يكون شرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه

لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه في الجواب

وكان الجواب للقسم فقط لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجرورا ومرفوعا وغير مجرور

وهو حال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه والشرط لكونه مشروطا بالشرط مثل والله

ان اتيتني مثال الماضي لفظا وان تاتني مثال للماضي معنى لا كثر منكم ان توسطا او القسم بين الجزاء والكلام

بتقديم الشرط عليه او غيره او تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط

ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تاتني

آتيك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم وجواز الغائه

نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر

التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لا تيتك وانما اوردنا هذا المثال الشرط

بصيغة الماضي على خلاف مثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه

كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما

جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقدم الشرط وجواز الغائه فانشر بالاعتبار

على ترتيب اللف وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف

بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فانه يحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على

ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقديم

اللفين على نشرهما من حيث مثاليهما وتقدير القسم كاللفظ اي كالتلفظ به او مقدر كالملفوظ به

فيلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن

اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان مجزوما بحذف النون

ولئن اي لا يخرجوا كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم

لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان

بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما التفصيل تفصيلا اجمله المتكلم في

ذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في

الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقوة جائت الاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال

واما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها واكتفى بذكر قسم واحد حيث يلزم

المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون

ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة هنا غير مذكورة لكن مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون

المحكم ويردون اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها وبينة الاول والثاني

والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض منها اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء منها

في جزائها اي جزء فائها او جزاء لان جزء الفاء ايضا جزاء سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما

زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلق او تعويضا

مطلق غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه

فجعل سيبويه لاما خاصية جواز تقديم ما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد وهو اما واقع

بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلق او معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم
وعدم مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن
من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام
مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها ليلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار
اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من
شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط
صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا
وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز تقديم على الفاء مع قطع النظر عن
الفاء كالاذى ان يكن لمذكور فمن قبيل الاول وهو ان يلو جائز التقديم مع قطع النظر عن
الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل النظر ليهما مانع اخر مثل يوم
فان زيد منطلق فان ما في حيزه لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط
معمولا لشرط المحذوف وهذا القائل ميز بين ان لا يلو وبين الفاء مانع اخر وبين ان يلو فجعل
قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان
مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق واقيم اما مقام مهما
فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالا

كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق فهو منطلق واقيم اما مقام مهما
وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على
تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا
به فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة المخاطب
المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا به مفعولا به للفعل المحذوف فهو جمع بين كلامين مع انه يوهم
جوازا اما زيد فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجوازا اما يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بالاتفاق وانما
مثل المصنف بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلته لكونها مرفوعة لكثرتها حرف
الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول
وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا لا اجيب الى ذلك وقد جاء
كلا بمعنى حقا والمقصود هنا تحقق مضمون الجملة كقولك كلا ان الانسان ليطغى واذا كان
بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبني لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه
لا لكونه ردعا الى طلب عما يقول تحقيقا لصدقه لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا
لما فهموا من ان المقصود به تحقق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجوا ذلك عن الحرفية تاء التانيث
الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة

لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة

بخلاف تاء الاسم لان حاصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فتبقى من اولا الامر سكونا

هذه على بناء ما لحقته وتحرك تلك على اعرابها وليست لانها كالحرف الاخير مما يلحقه وان

كان ظاهرا المسند اليه اسما ظاهرا غير حقيقي فيجوز فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه

او فهو اعلى الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انه

ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمع

او جمع المذكر والمؤنث مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم اجتماع

الهذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان التانيث قد يكون معنويا او سماعيا

وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور فاذا الحقت على ضعفها فليست بظاهرة قبل الذكر

الاضمار قبل الذكر من غير فائدة فيها حروف التي بها الدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كالتانيث

وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابن الناظم منعوا

في مثل هذه الابن الامام في بدل الكل او يكون الجملة خبرا للمبتدأ المؤخر التي خبرا والغرض كون الخبر جملة

التنوين في الاصل مصدر نونته اذا ادخلت نونا فيسمى به نون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه

وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا يسمى سيبويه المصدر حدثا وهذا الاطلاق نون ساكنة

الذي انها فلا يغيرها الحركة العارضة مثل قوله عاد في الاولى وهي شاملة لنون من وكذا ولم يكن

وامثالها

وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اواخر الكلمة فان هذه النونات واواخر تلك الكلمات لا تتبع

حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعة الاخر لحوقه به

من غير تخلل شيء وهنا الحركة تتخلل بين اخر الكلمة والتنوين فاخر الكلمة هو الحركة فلا حاجة الى ذكر

الحركة المتبادر من الاخر الحرف الاخر وله اخر الاسم يشتمل تنوين الترنم في الفعل لانه لتاكيد الفعل

بنون التاكيد الخفيفة ولا ينقض التعريف بالنون في نحو يا رجلا انطلق فان المراد بتبعية حركة الاخر

تنطلقها له في الوجود وتطلق العارض المعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى

وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في

منع الصرف ولا يتصور معناها في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال

على الدخول في غير معين نحو جاءني رجل اي سكت سكوتا ما في وقت ما واما ضربه التنوين فمعناه اسكت سكوتا

الآن واما التنوين في رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي واقالا منعا

من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين فيهما في رجل تنوين التنكير ايضا فاذا جعلته

علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما في آخر الكلمة

كيومئذ اي يوم اذ كان كذا يوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها

فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة ليلا يبقى الكلمة ناقصة وكذا

حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد

وامثال ذلك والمقابلة وهو قابل لنون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع

كما ان الواو علامة في جمع المذكر ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فمن التنوين في اخرها

يقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا

للتمكن لزلت للعلتين العلمية والتانيث وظاهر انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا

تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع

فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب يحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اواخر الابيات

والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الحشو وذلك الترديد من

اسباب حسن الغناء وانما اعتبر اما لحق اواخر الابيات والمصاريع وانما كان للحروف والحركات الواقعة

في اثنائها جائزا بل واقعا كما تشهد من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الاخر لئلا يختل سلك

النظم بخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو ما يلحق القافية المطلقة وهو ما

كان روايها متحركا مشبعا باشباع حركة واحدة من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق

لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال الحروف الاطلاق به كما في قول الشاعر

اقلي اللوم عاذل والعتابن قولي ان اصبت فقد اصابن فروي هذه البيت الياء وحصل باشباع فتحها اللاحق

عن الالف عند التغني تنوين التنوين وانما تلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير

صحيح

صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع امتداده لانه ليس هناك حركة تحصل من اشباعها حرف

الاطلاق ويستمر امتداد الصوت كالنون وقائم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق

فان روي القافية في هذا البيت القاف ساكنة ولا يمكن امتداد الصوت بها فعدلت عن التغني

بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين

تنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن

حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم

بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا باذاء معنى

من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع

تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف التنوين

وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك

لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف والاخر مضاف اليه فطلب تخفيفه لفظا بحذف

التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم

ومن انه اذا كان صفة لغير العلم مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد ابن عالم لم يحذف

التنوين من اللفظ والالف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف

اذا لم يكن الاسم صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن

في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيث ما كانت لئلا يلتبس بهمزة في مثل هذه هذا

ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية على الاصل في ابناء السكون ومشددة

مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربن الآن والف الجمع اي الف الفاعلين

بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها يكسر معهما لشبههما فيهما بنون التثنية

ويختص نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد

والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا

فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذا النون

وهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يوكد الا ما يكون مطلوبا وقلت ابنون التاكيد

في النفي فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولم يجز

نون التاكيد في مثبت القسم اي في جواب المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يوكد الفعل بامر منفصل عنه

وهو القسم من غير ان يوكده بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة

نون التاكيد فيما عدا القسم غير لازم بل جائز وكثيرة اي نون التاكيد الفعل ايضا لئلا ينقض المقصود منه

وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو وضمه ليدل على الواو

المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون السكون في كلمة واحدة

فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة قبل نون المشددة ان لم يشترط في التقاء

الساكنين

الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة يدل على الياء المحذوفة لالتقاء

الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة قبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور

اي ضمير المذكورين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر فيما كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة

مفتوحا طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور ويشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما

فيما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول

في المثنى اضربان باثبات الف ليلا يشبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد

نون الجمع وقبل نون التاكيد كيلا يجتمع ثلاث نونات متواليات ولا يدخلهما اي التثنية وجمع

المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده ويجعله كما في الوقف وليس

بمرضي عند الاكثرين وهما اي نون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي في غير التثنية وجمع المؤنث

مع ضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطب كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان

يعامل اخر الفعل مع النون من مقابلته مع الكلمة المنفصل من حذف الواو والياء او تحريكهما

ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحوق النون ومعنى الكلام

ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو ياء

جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما

مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزوا ارمي واخشوا فالنون مع ضمير البارز كالكلمة

المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا
بغرض وكن اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض
وتضم الواو المفتوحة ما قبلها نحو اخشون كما في ضمها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل
وتكسر الياء المفتوحة ما قبلها كما كسرها مع المنفصلة تقول اخشين كما خشي الرجل
فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزو واخشو وارم فكالمتصلة اي
فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد الالف
وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمة اي لاجل انه مع ظهور في ضمير البارز كالمتصلة
ومع ضمير البارز كالمنفصلة قيل هل ترين في هل ترى كما يقال هل تريان فهذا مثال لغير البارز
الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق
نون التاكيد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون وهل
ترين في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس وهذا مثال ما فيه ضمير بارز تكسر لاجل
النون واغزون عطف على قوله هل ترين اي ومن ثمة قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد ما حذف
التثنية في اغزوا واغزين في اغزي بحذف الواو المضمومة ما قبلها كما قيل اغزو القوم واغزه في
اغزي بحذف الياء المكسورة ما قبلها كما قيل اغزي القوم بحذف الياء وهذه الامثلة وقعت على قسمين
تعريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع ضمير البارز كالمنفصلة وبعضها لما هو مع غير الضمير

كالمتصل

كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة يحذف للساكنين اي لالتقائها الساكن
المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكن اي لالتقاء الساكنين كقول الناصح لا تهين
الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهين حذف نون المخففة لالتقائها
الام الساكنة التي بعدها واثبت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب
ان يقال اتهين الفقير ولم يحركوها كما تحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يكسر
حملا لمرتبة ما يدخل الفعل من رتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل
فرعا ويحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما المحققة تخفيفا اذ ضم او كسر ما
قبلها كما يحذف التنوين بذلك فيرد ما حذف اي لاجل المخففة كما اذا لحقت المخففة
باغزوا واغزي وقلت اغزن بحذف الواو والياء فاذا وقعت عليهما وجب
ان ترد المحذوفة وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف
لاجله لان التنوين لازم في الوصل وليست بلازمة فجعل اللازم مزية بابقاء اثره
على ما ليس بلازم والمخففة المفتوحة ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا
تشبيها لها بالتنوين فان التنوين لازم في الوصل وليست اذا انفتح ما قبلها
تقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو اصدقن خيرا واصابتن خيرا واختم لي
بخير اللهم اختم امورنا بخير ١١٢٠ هـ

[illegible]

[illegible] الى ذاته مشتركة عنهم ولم يجعل حالا عن ضمير دل ولا حالا عن المعنى لانه لو جعل حالا عن ضمير دل يلزم ثبوت دلالة الكلمة [illegible]
وهو لا يجوز **واجيب** بان الحال هو قيد العامل ذو الحال والعامل في المعنى والضمير هو دل فلو جعل حالا عن ضمير دل لكان المعنى هكذا
الكونه كائنا في حد ذاته ويفهم من ذلك ان الكلمة قد كانت خارجة عن ذاتها وذا محال لان الشيء لا يخرج عن ذاته **ثانيا** لو جعل حالا عن ضمير
دل لكان المعنى كائنا في نفس الكلمة ويفهم من ذلك ان المعنى قد لا يكون كائنا في نفس الكلمة وفيه باطل **فان قيل** الضمير في نفسه لا يخلو اما
ان يرجع الى المعنى لا سبيل الى الاول لوجوه **اولها** انه يلزم اخراج الحق ودفع الحق وذا لا يجوز **وثانيها** انه لا يليق لتنبيه السابق لان الطريق
[illegible] الى المعنى لا سبيل الى الاول لوجوه **اولها** انه يلزم اخراج الحق ودفع الحق وذا لا يجوز **وثانيها** انه لا يليق لتنبيه السابق لان الطريق
[illegible] وهو حكم شرح المفصل ضمير في نفسه الى المعنى [illegible]
[illegible] ضمير في نفسه لا يخلو عن امور ثلاثة **احدها** دالية ما خوذ الذوات ومدلولية المعنى [illegible]
[illegible] اذ نسب المعنى الى الشيء وهو [illegible] **وثالثها** ظرفية من خواص الذوات للمعنى لا سبيل الى الاول لانه يلزم التكرار لان المعنى الفعلي دال على
[illegible] **وثانيها** صفة المعنى لما خواص الذوات في نفسه فيلزم التكرار لدلالة **وثالثها** لا سبيل الى الثاني لان المعنى لا يكون صفة للفعل لان
[illegible] في نفسه وايضا المعنى قوله في نفسه هو دال على الشخص **وثالثها** لا سبيل الى الثالث لانه يلزم ظرفية الفعل للمعنى ولا يكون الظرف الا زمانا
[illegible] مستقلا في نفسه كما في زيد هو حيوان ناطق وهو [illegible] **واجيب** ان الضمير لا يطابق المرجع لان الضمير مذكر والكلمة مؤنث والمطابقة غير
لا سبيل الى الثاني وهو ارجاع الضمير الى ما هو بوجوه **احدها** ان الضمير لا يطابق تعريف الحرف لان المعنى هكذا الحرف ما دل
يلزم التناقض في كلام المصنف لانه رجع الضمير في نفسه في الايضاح الى المعنى **ثانيها** لا يطابق تعريف الحرف لان المعنى هكذا الحرف ما دل
في غيره اي في غير الكلمة والشيء لا يدل على معنى في غيره **الرابع** ان المعنى الى نسب الى الشيء بواسطة في يلزم احد امور الثلاثة
نسب المعنى الى نفسه بواسطة في **ثانيها** لا سبيل الى الثالث وهو ارجاع الضمير الى المعنى بوجوه **الاول** انه وان لم يلزم التكرار
يتبقى الضمير مع المرجع لكن لا يليق لتنبيه السابق لان في نهج السابق رجع الضمير في نفسه الى الكلمة **ثانيها** لا يطابق تعريف الحرف لان
ثم الواحد وسلك واحد لانه يبقى المعنى هكذا الحرف ما دل على معنى كائن في غيره اي في غير المعنى ولا معنى لهذا **ثالثها** اذ نسب المعنى
لا يلزم من احد الامور الثلاثة كما مر تفصيلها الا ذا لا يجوز لانه حينئذ يلزم الالتجاء بين الدال ومدلولها **رابعها** يلزم الالتجاء
الموصوف **وثالثها** يلزم ظرفية الشيء في نفسه وكلها باطلة **فاجاب الشارح** بقوله اي في نفسه ما دل اي الضمير في نفسه رجع الى
لا يطابق الضمير مع المرجع لان الضمير مفرد والمرجع مثنى **ثانيا** المراد بنفس ما دل الكلمة وهي مفردة **فان قيل** لما كان
الكلمة فلما ذكر دل معنى ما **قلنا** ان ما اما موصوفة او موصولة والموصوفة لا بد لها من صفة والموصولة لا بد لها
ذكر دل لا معنى ما **واجيب** بانه لو لم يذكر دل يثبت المعنى في نفسها وذا غير مقصود **وثالثها** ذكر الضمير باعتبار لفظ ما وهو مذكر
الضمير للمطابقة مع المرجع لا يصح مذكر والمرجع مؤنث وما قيل انه اذا نسب المعنى الى الشيء بواسطة في يلزم فيه من احد الامور
[illegible] التكرار لان المراد من قوله ما دل على معنى دلالة على مطلق المعنى سواء كان مستقلا
[illegible] عنه باختيار الشق الاول انه لا يلزم فيكون ذكر المقيد بعد ذكر المطلق واجيب عنه باختيار الثاني بان الكلمة
[illegible] هو دلالة على معنى هو مستقل بنفسه [illegible] على المفسر وفيه يلزم من انتقال الظرف انتقال المظروف
[illegible] لكن ظرفية في وجه التنبيه وهو قلنا ان الظرف مشتمل على المظروف [illegible] ان الضمير في نفسه راجع الى المعنى في الضمير
[illegible] على المعنى ويلزم من انتقال الكلمة الى الذهن انتقال المعنى الى الذهن
المعنى مذكر وايضا لا يلزم التنافي بين كلام المصنف ولكن لا يليق عن نهج السابق ولكن هو عدم لازم واما الزوم احد
والمدلولية والصفة والموصوفية والظرفية والمظروفية فهو ثابت اذا نسب المعنى الى الشيء بواسطة واما اذا نسب الى نفسه
[illegible] عن استقلاله بالمفهومية الى الغير وهي كذلك في وعدم احتياجه

١٧